



Distr.
GENERAL
A/37/518
13 October 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

التضخم العالمي وعلمية التنمية

مذكرة من الأمين العام

- ١- يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ١٩٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .
- ٢- وجدير بالذكر أن الجمعية العامة ، في قرارها ١٤٥/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ أحاطت علماً مع الاهتمام ، باعتزام الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقديم دراسة متعمقة عن ظاهرة التضخم في العالم لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والعشرين ولتنظر فيها الجمعية العامة بعد ذلك .
- ٣- وقرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٥٩٧ ، المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أن تدج التعليقات التي أبدت على تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون " التضخم العالمي وعلمية التنمية " (TD/B/914 و Corr.1) في تقريره وأن تحال إلى الجمعية العامة .
- ٤- ونظر المجلس في ذلك التقرير في إطار البندين ٣ و ٤ من جدول أعماله . ويرد بيان بمناقشة المجلس لهذين البندين في الفصل الأول من تقريره عن الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين (١) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحوق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول .

المحتويات

<u>الفصل</u>		<u>الفقرات</u>
الأول	— مقدمة	١ — ٢٣
	ألف — الولاية التشريعية	١ — ٢
	باء — تاريخ المناقشات الحكومية الدولية	٣ — ٨
	جيم — ملخص واستنتاجات	٩ — ٢٣
الثاني	— ظهور التضخم العالمي	٢٤ — ٤٥
	ألف — تجربة ما بعد الحرب	٢٤ — ٣٤
	باء — استعراض التطورات الحديثة في السياسة العامة ١٩٧١ — ١٩٨٢	٣٥ — ٤٥
الثالث	— العوامل المحلية والدولية للتضخم العالمي	٤٦ — ٨١
	ألف — العوامل المحلية في بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة	٤٨ — ٥٩
	باء — استثناء التضخم على الصعيد الدولي : بعض الجوانب العالمية	٦٠ — ٦٩
	جيم — اتجاهات أسعار السلع المتاجر بها دوليا : تجربة فترة ما بعد الحرب	٧٠ — ٨١
الرابع	— عواقب التضخم العالمي بالنسبة الى البلدان النامية	٨٢ — ١١١
	ألف — طرق انتقال التضخم الى البلدان النامية	٨٢ — ٩٤
	باء — أثر ارتفاع مستويات الأسعار المحلية في البلدان النامية	٩٥ — ١٠٦
	١ — الأثر على توزيع الدخل	٩٦ — ١٠١
	٢ — الميزانية الحكومية	١٠٢
	٣ — النمو والتنمية	١٠٣ — ١٠٦
	جيم — أثر التضخم العالمي على ميزان مدفوعات البلدان النامية	١٠٧ — ١١١

الفصل الأول

مقدمة

ألف - الملائمة التشريعية

١ - رجت الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، من مجلس التجارة والتنمية أن " يناقش التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة ظاهرة التضخم العالمية بهدف التعجيل بالنمو الحقيقي للبلدان النامية وزيادة قدرتها على الاستيراد في اطار أسواق مالية عادلة ومستقرة " (الفقرة ٣) * كما رجت من الأمين العام للأونكتاد ، في هذا الصدد " أن يعد ، لمساعدة خبراء ، إذا اقتضى الأمر ، وفقا لما هو منصوص عليه في مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٤ (د - ١٦) تقريرا عن هذا الموضوع كي ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية ثم الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين (الفقرة ٤) *

٢ - ونتيجة لذلك أولى الأمين العام للأونكتاد المزيد من العناية لهذه المسألة في اطار أنشطة الأونكتاد بموجب الولاية المنصوص عليها في مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٤ (د - ١٦) . وأعلم المجلس ، في دورته الثالثة والعشرين بأن الأمانة ترى أن التغييرات الرئيسية التي حدثت مؤخرا في المواقف السياسية تشير الى ضرورة القيام باستعراض شامل لتطورات السياسة العامة ، وبأنه يقترح طرح مثل هذه الدراسة على المجلس في دورته الخامسة والعشرين . وقد أعاط المجلس علما بالمقترح . ووافق على النظر في التقرير في دورته الخامسة والعشرين (١) * . ويضمي هذا التقرير الى وضع اطار تحليلي لمساعدة الحكومات في التعرف على تدابير السياسة العامة التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة التضخم والمحافظة ، في ذات الوقت ، على عطية التنمية في البلدان النامية *

باء - تاريخ المناقشات الحكومية الدولية

٣ - لقد حظي موضوع التضخم بعناية حكومية دولية واضحة في الأونكتاد في الدورة الرابعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية وذلك من خلال المقرر ١١٤ (د - ١٤) المؤرخ في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، الذي رجا من الأمين العام للأونكتاد " أن يقوم ، بمساعدة خبراء ، وحسبما يراه مناسبا ، باعداد تقرير تحليلي عن تأثير العمليات التضخمية على التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، في دائرة اختصاص الأونكتاد مع ايلاء عناية خاصة لمشاكل البلدان النامية ولاسيما أقل هذه البلدان نموا " *

٤ - وقد أعدت أمانة الأونكتاد ، عملا بذلك المقرر ، دراسة تحليلية (٢) قدمت الى فريق

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(١٥/٣٦/د) الجزء الثالث ، المرفق الأول ، مقررات أخرى (ح) *

(٢) العمليات التضخمية في الاقتصاد الدولي وأثرها على البلدان النامية (٤٥/٣/د)

للخبراء اجتمعوا بصفتهم الشخصية لمناقشتها في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه الى ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، بجنيف * وتم تقديم كل من تقريرى فريق الخبراء^(٣) والأمين العام للأونكتاد^(٤) الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة عشرة * ولم يتخذ المجلس ، آنذاك ، أى اجراء آخر بشأن هذه المسألة *

٥ - واستوفت المناقشة حول هذه المسألة في عام ١٩٧٦ في اطار مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى الذى انعقد في باريس * ولم يتم النظر بشكل مكثف في قضية التضخم العالمى ، في اطار منظومة الأمم المتحدة ، الا بعد انتهاء ذلك المؤتمر ، عندما بلغت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، بنتائجه غير الحاسمة * وفي ذلك الحين طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأونكتاد ، في قرارها ١٧٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، اعترافا منها بالنتيجة التى خلص اليها مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى من أن " التضخم يخل بسلامة النظام الاقتصادى والنقدى الدولى ويضر بالتقدم الاقتصادى للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء " ، ومراعاة منها للتقرير الذى قدمه الى الامين العام للأونكتاد فريق الخبراء المعنى بالعمليات التضخمية في الاقتصاد الدولى وأثرها على البلدان النامية أن " ينشئ فريق خبراء حكوميين على مستوى عال * * * يتولى : (أ) اعداد دراسة عامة وشاملة لظاهرة التضخم الحالية ، التى ما زالت آثارها تترك تأثيرا سلبيا على اقتصادات جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، و (ب) وضع توصيات بشأن التدابير التى يمكن اتخاذها لمكافحة العملية التضخمية الدولية وللتمكن من وضع سياسة ترمي الى تخفيض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم " ، وكان يتعين احالة الدراسة مشفوعة بتعليقات المجلس الى الجمعية العامة كيما يتسنى لها أن تقر ما يناسب اتخاذها من تدابير أخرى *

٦ - واستجابة لهذا الطلب ، انعقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين الرفيحي المستوى المعنى بآثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية في الفترة من ٢٤ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٧٨ * وقد تم ، في ذلك الاجتماع ، التوصل الى توافق في الآراء بين الخبراء الحكوميين من البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة فيما يتعلق بتحليل ظاهرة التضخم العالمية * وفيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات ، توصل الفريق الى توافق عام في الآراء رغم وجود نقاط اختلاف فيما يخص مسائل محددة * وقد قدم تقرير الفريق الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين^(٥) *

٧ - ولم تتخذ الجمعية العامة أى اجراء مباشر بشأن التقرير ولكنها أحاطت علما به ، فسي قرارها ١٥٥/٣٣ ، ورجت من " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يوصي ، في دورته الخامسة ، باتخاذ تدابير سياسية دولية لمكافحة ظاهرة التضخم العالمى ، التى تبدت في هبوط قيمة بعض

(٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة (الجزء الأول) ،

المرفقات ، البند ٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/579 .

(٤) المرجع نفسه ، الوثيقة TD/B/558 .

(٥) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ،

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/704 .

العملات الرئيسية ، وللقضاء على ما للتضخم المستشري على نطاق دولي من آثار اقتصادية واجتماعية على البلدان النامية ، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء " .

٨ - ولم يتمكن الأونكتاد ، في دورته الخامسة المنعقدة في مانيلافى أيار/مايو ١٩٧٩ من اجراء مفاوضات ناجحة فيما يتعلق بهذه المسألة على أساس قرار الجمعية العامة وتقرير فريق الخبراء . ونتيجة لذلك اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، القرار ١٩٧/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذى أشارت فيه ، في جملة أمور ، الى القرار ١٥٥/٣٣ ولاحظت " مع الأسف أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لم يتخذ مقرا حاسما بشأن تدابير دولية فى مجال السياسة لمكافحة ظاهرة التضخم العالمية أو بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء " ، وبناء عليه سلمت بأن عملية التضخم العالمية الحالية تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصادات البلدان النامية ، وأكدت الحاجة العاجلة لتنفيذ سياسات للحد من التضخم ، وفي هذا الصدد ، رجت الجمعية العامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، كما أشير اليه أعلاه ، أن يناقش هذه المسألة ورجت من الأمين العام للأونكتاد كذلك أن يعد تقريرا كليا ينظر فيه المجلس ثم الجمعية العامة .

جيم - ملخص واستنتاجات

٩ - ان ظهور التضخم كظاهرة عالمية وما صاحبه من ركود متداول في النشاط الاقتصادى جعل من السبعينات عقدا فريدا في التاريخ الاقتصادى الحديث . فقد كانت معدلات التضخم ، فى السابق تختلف باختلاف البلدان وكانت تفسر ، بالدرجة الأولى ، بعوامل محلية يفرد بها كل بلد . بيد أنه مع زيادة سرعة التضخم على نطاق واسع أصبحت الاختلافات فى معدلات التضخم بين البلدان خلال السبعينات منخفضة بشكل ملحوظ سواء على الصعيد العالمى أو على الصعيد الإقليمى (باستثناء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة) . وقد تكون هذه الظاهرة انعكاسا لزيادة أهمية العوامل الخارجية ولاسيما فى حالة البلدان النامية .

١٠ - وفي حين لعب فائض الطلب الكلي دورا فى حفز التضخم فى الستينات وأوائل السبعينات فان عوامل زيادة التكاليف كانت ، فيما يبدو ، السبب الرئيسى للكآمن وراء التضخم فى أواخر السبعينات والى حد الآن ، فى الثمانينات . غير أن من العسير للغاية تحديد حصص كمية فى معدل تضخم ما لكل مصدر من مصادرهِ واستخلاص استنتاجات منها فيما يتعلق بالأسباب المحددة الكاملة وراء التضخم . اذ يجب اعتبار التضخم ، على الصعيد الوطنى ، نتيجة لتفاعل معقد دينامى بين عوامل مثل حالات الاختلال فى التوازن بين الطلب والمعرض ، والتغيرات السعرية الناتجة عن القطاع الخارجى ، وأوجه الجسوء المؤسسية والسوقية التى تحكم الطريقة التى تنتقل بها التغيرات السعرية خلال الاقتصاد . فعلى سبيل المثال تعنى ممارسة ربط مستويات الأجور بالرقم القياسى لأسعار الاستهلاك ، ربطا صريحا أو ضميا ، الي جانب ممارسة التسعير على أساس التكلفة زائد هامش من الربح التى تتبعها الشركات لتحقيق معدل مستهدف للعائد ، أن التضخم يستجمع ، بمجرد نشوئه ، قوة دفع تصعب مقاومتها .

١١ - كما يمكن اعتبار هيكل النفقات والضرائب الحكومية عاملا مساهما فى استمرار الضغوط التضخمية . وكثيرا ما يتم ربط أجزاء كبيرة من النفقات الحكومية بمعدل التضخم أو يلاحظ أنها تساهم عن كثب .

ورغم عدم ربط الضرائب بصورة صريحة ، بمعدل التضخم فإن الهياكل والسياسات الضريبية في كثير من البلدان مصممة بشكل يجعل الزيادات في مستويات الأسعار تفضي الى زيادة الإيرادات . وفي حين يرى أن هذه الظاهرة تنزع الى العمل بطريقة مضادة للدورة الاقتصادية في حالات التضخم الناتج عن زيادة الطلب فانها تعتبر أيضا موازية لزيادة في تكاليف المعيشة . وعلاوة على ذلك وبسبب أن الزيادات في مستوى الأسعار تؤثر ، بشكل عام ، في النفقات والإيرادات الاسمية بدرجة مختلفة يجب مراجعة المعدلات الضريبية ، بشكل دورى للمحافظة على التساوق المنشود بين الهياكل الضريبية وهياكل النفقات . وهناك تعقيد اضافي يتصل في أن المراجعة الدورية للمعدلات الضريبية تسترعي انتباه مجموعات المصالح الخاصة التي تحاول التأثير في الطريقة التي تتم بها مراجعة القواعد والمعدلات الضريبية .

١٢- ويصاحب التضخم عموما بالتوسع النقدي . وقد يكون هذا التوسع ، في بعض الحالات ، السبب الأول للتضخم ، غير أنه يساعد بالأحرى ، في معظم الحالات ، على التكيف مع تضخم تكمن أسبابه في عوامل أخرى . وفي حالة وجود أوجه جسوم خطيرة ، مثل المذكورة أعلاه ، فإن انتهاج سياسة نقدية غير مرنة يؤثر ، بالدرجة الأولى ، في المستويات الحقيقية للنشاط الاقتصادي بدلا من التأثير في مستويات الأسعار ، وخاصة في الأجل القصير . وهكذا ، يلاحظ مثلا ، أن أي زيادة في مستوى الأسعار في مقابل سياسة نقدية ثابتة تؤدي ، بشكل عام ، الى هبوط آني في الانتاج الحقيقي أي الى " الركود التضخمي " . وحيث أن بلدان الاقتصاد السوقي الصناعية الحديثة غير منعزلة بل انها مترابطة ترابطا وثيقا من خلال الأنظمة التجارية والمالية والنقدية الدولية ، فإن ذلك يزيد الصورة تعقيدا . وذلك يعني أنه متى أخذ التضخم مجراه في عدد من الاقتصادات الرئيسية وإستشرى في النظام من خلال عدة قنوات منها أسعار السلع المتاجر بها دوليا ، فانه يصعب جدا على أي بلد بعفرده أن يكافح بنجاح تضخما تذكي ناره بشكل دائم من الخارج . هذا علاوة على أنه اذا كان البلد المعني من بلدان العملات الاحتياطية الرئيسية ذات الأسواق العالمية فقد تتمثل العواقب من حيث حركات أسعار الصرف وأسعار الفائدة في زيادة الضغوط التضخمية على بقية العالم .

١٣- ورغم أن أسعار السلع المتاجر بها دوليا تحكمها ، في الأجل الطويل جدا ، مجموعة من مستويات الأسعار وحركات أسعار الصرف واتجاهات الانتاجية في البلدان التجارية الرئيسية ذات العملات الاحتياطية ، فقد يدخل ، في الأجل الأقصر ، عدد كبير من العوامل الأخرى في الحلقة ليعمل عملها . ويصح هذا ، بشكل خاص ، على معظم السلع الأولية التي أظهرت أسعارها تقلبا شديدا خلال السبعينات . وعلاوة على ذلك ، فبالرغم من أن الاتجاه السعري للسلع الأولية ، باستثناء النفط الخام ، لم يختلف اختلافا ذا شأن عن الاتجاه السعري للمصنوعات خلال السبعينات فإن ذلك يعد ، في حد ذاته ، ابتعادا عن التجربة الأولى ، عندما كانت معدلات تبادل السلع الأولية في انخفاض وتوحي هذه التجربة الأخيرة بأن لعوامل العرض تأثيرا أكبر على أسعار السلع الأولية من اعتبارات الطلب . والسبب نفسه يجب الاعتراف بأن التغيير الجذري الذي طرأ في عام ١٩٧٣ على هيكل السوق الدولية للنفط الخام قد كان ذا أثر في العملية التضخمية .

١٤- وقد تأثرت البلدان النامية تأثرا كبيرا ، خلال السبعينات ، بانتقال التضخم السعري الى اقتصاداتها . فقد كان لارتفاع أسعار وارداتها وصادراتها أثر مباشر على مستويات الأسعار المحلية . وبالإضافة الى ذلك أدت زيادة نفقات البلدان النامية الناجمة عن الزيادات في أسعار الصادرات ،

الى فرض ضغط صعودى على مستوى الأسعار المحلية ، فخلال الستينات أمكن احتواء التضخم السعري ، في كثير من البلدان النامية ، وخاصة في أفريقيا وآسيا ، عند مستويات منخفضة ، نسبيا ، وأدت التغيرات في أسعار السلع المتاجر بها ، في السبعينات ، الى ظهور تضخم خطير فسي الأسعار في الاقتصادات المحلية لتلك البلدان ، وفي بعض البلدان النامية الأخرى جاءت الحركات السعرية الخارجية لتضاغ المضغوط السعودية القائمة الناشئة في الاقتصاد المحلي والتي تعكس العوامل النقدية والعوامل الهيكلية على السواء ، وقد أسفر ارتفاع معدلات تضخم الأسعار عن عدد من النتائج السلبية بالنسبة للبلدان النامية ، بما في ذلك تفاقم أوجه العجز في حساباتها الجارية وزيادة الضغط على مواردها المالية العامة وتردى توزيع الدخل .

١٥- وعانت كثير من البلدان النامية أيضا من الآثار الضارة للسياسات التي انتهجتها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة خصيصا لمكافحة التضخم ، وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة الناتج عن الاعتقاد الكلي ، تقريبا في الولايات المتحدة على كبح النقد لمكافحة التضخم ، الى زيادة صافي التكاليف المالية للاقتراض الخارجي في عدد كبير من البلدان النامية ، وبالإضافة الى ذلك فإن تباطؤ نمو الانتاج المنجم عن ذلك الكبح النقدي قد ساهم في أحداث هبوط حاد لأسعار السلع الأولية وبالرغم من أن هذا الهبوط قد لعب دورا في التخفيف من المضغوط التضخمية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة فإنه فرض قيودا خطيرة على الحسابات الخارجية لمعظم البلدان النامية ، والآن ، أصبح عدد كبير من البلدان النامية التي شهدت فترة التضخم السريع تبدأ بزيادة حادة في أسعار الموارد ، يشاهد الآن فترة تراجع معدلات التضخم يصحبها هبوط في أسعار صادراتها .

١٦- وتجرب رؤية التضخم بوصفه نتيجة لمجموعة معقدة من القوى المتفاعلة على الصعيد الوطني والدولي بطريقة تعزز ، في غالب الأحيان ، المضغوط التضخمية الناجمة في جزء معين من النظام ، وعليه يجب أن تتكون أية استراتيجية ناجحة لمكافحة التضخم من مجموعة متشابكة من التدابير السياسية على الصعيد الوطني والمحلي والدولي التي يجب تطبيقها بطريقة منسقة اذا أريد تجنب إلحاق ضرر جسيم باحتمالات النمو والعمالة ، وتتطلب مثل هذه الاستراتيجية ، بالضرورة توافقا قويا في الآراء على الصعيد الوطني والدولي والوطني لتنفيذها بنجاح .

١٧- بيد أنه لا يوجد هناك ، أساسا ، توافق في الآراء ، فيما يبدو ، في بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية ، فيما يتعلق بكيفية معالجة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي يعكس ، جزئيا ، صراعا على توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدى التضخم الى تفاقم هذه الظاهرة حيث أنه يغير توزيع الدخل ، وكثيرا ما يحدث ذلك بطرق تزيد من شعور مختلف الفئات بالظلم ، بما يزيد من صعوبة المتوصل الى اتفاق وطني واسع حول القضايا الاقتصادية المعقدة ، والواقع أنه يمكن الاحتجاج بأن التضخم لا يشكل فقط عاملا مساهما في ضعف توافق الآراء في المجالين الاجتماعي والسياسي فيما بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية بل أنه يشكل أيضا ، في جزء منه ، مظهرا من مظاهر هذا الضعف .

١٨- ومن نتائج ضعف توافق الآراء هذا على الصعيد الوطني أن الحكومات ترى من الصعب عليها أكثر فأكثر ، أن تتفق ، على الصعيد الدولي ، على مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية بما فيها القواعد الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية واطارها المؤسسي ، وهذه الحالة أكثر ما تكون خطورة في مجال التجارة الدولية ، فقد ساهم ركود التجارة الدولية الناجم عن الجهود الواسعة النطاق المبذولة لمكافحة التضخم من خلال انتهاج سياسات نقدية ومالية تقييدية ، في المضغوط الخطيرة

التي تعرضت لها الحسابات الخارجية في عدد كبير من البلدان النامية • ونتيجة لذلك بذلت حكومات عديدة جهوداً مضنية لتعزيز الصادرات في محاولة لتخفيض أوجه العجز في حساباتها الجارية ولحفز اقتصاداتها المحلية بغية التخفيف من تدهور ظروف العملة • والأخطر من ذلك ، من زاوية الاقتصاد العالمي ، أن العديد من الحكومات تقوم باتخاذ تدابير رسمية وغير رسمية مختلفة لتقييد الواردات في محاولة لعكس اتجاهات العملة المتدنية في قطاعات معينة •

١٩- وما الجدال المستمر في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بشأن السياسات الملائمة فيما يتعلق بأسعار الفائدة وأسعار الصرف ، الاعلامة أخرى من علامات الانقسام الذي يزداد حدة في المجتمع الدولي حول المسائل الاقتصادية • وبشكل خاص ، فإن السياسة النقدية التي تنتهجها الولايات المتحدة بشأن سعر صرف الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة في الأسواق العالمية الدولية كانت في رأي الكثيرين ذات أثر عميق على الاحتمالات الاقتصادية لبقية العالم ، وخاصة الاحتمالات الاقتصادية للبلدان النامية كما سبقت الإشارة اليه • ومع ذلك وبالرغم من الضرورة الملحة لاجساد حل من شأنه أن يخفف من حدة اثر السياسات النقدية المحلية المنتهجة في أحاد البلدان على الاقتصاد العالمي ، فإن توافق الآراء اللازم بشأن التنسيق الدولي ، في هذا المجال ، ليس أمراً وشيكاً فيبدو •

٢٠- ويقترح هذا التحليل بعض الإستنتاجات السياسية العامة • ومن الشروط الأساسية لنجاح مجموعة من السياسات الرامية الى مكافحة التضخم ، على الصعيد الوطني ، التوصل الى اتفاق أساسي بين الفئات الاقتصادية في المجتمع فيما يتعلق بالقواعد التي يتم بواسطتها توزيع الدخل • وهذا لا يشمل فقط الطريقة التي يتم بها التفاوض على الأجور بل أيضاً الدرجة التي تذهب اليها الحكومة لا عادة توزيع الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية والطريقة التي تنتهجها للقيام بذلك • وعلمية التوصل الى توافق اجتماعي وسياسي في الآراء ، وذلك هو الأمر المطلوب ، الى جانب الاختلافات في الهياكل الاقتصادية ستؤدي حتماً الى تباين كبير في السياسات التي تعتمد ، في نهاية المطاف ، من بلد الى آخر : إذ لا يمكن ايجاد أية صيغة سياسية واحدة يمكن بواسطتها مكافحة التضخم بنجاح في جميع الاقتصادات •

٢١- غير أن هناك مجالين اثنين يلاحظ فيهما أن عناصر خارجية ذات شأن تؤثر في سير الاقتصاد بما يؤدي الى نتائج خطيرة ، بشكل خاص ، بالنسبة للبلدان النامية • أولاً ، طالما أن الدولار الأمريكي يلعب دور العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية ، وطالما تجرى أسواق المال الدولية نسبة كبيرة من عملياتها بتلك العملة ، فإن السياسة النقدية المحلية للولايات المتحدة سيكون لها أثر كبير على النظام النقدي والمالي الدولي • ويؤدي انتهاج سياسة نقدية تقييدية في الولايات المتحدة على سبيل المثال ، الى زيادة العبء المالي الذي تتحمله البلدان النامية المستوردة لرؤوس الاموال ، زيادة كبيرة • وثانياً ، أن انتهاج سياسات الطلب الانكشافي الكلي ، ولاسيما السياسات النقدية التقييدية من قبل بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية ، في ذات الوقت ، له أثر انتكاسي عميق على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر عن طريق تخفيض الطلب وبشكل غير مباشر عن طريق الحث على انتهاج سياسات تقييدية في الاقتصادات الأخرى • وفي مثل هذه الأوضاع لا تواجه البلدان النامية فقط فتوراً في الطلب على صادراتها بل تعاني أيضاً من حركة معاكسة في معدلات تبادلها التجاري نتيجة لطبيعة الأسواق الدولية للسلع الأولية •

٢٣- وينبغي للحكومات الوطنية أن تتسق الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية المحلية بطريقة تراعي تأثيرها في بقية المجتمع الدولي * بيد أنه ليس من المرجح التصدي بنجاح للأثار الدولية المترتبة على سياسات مكافحة التضخم التي تنتهجها أحاد البلدان ؛ في غياب مجموعة واسعة ، بشكل معقول ، من أدوات السياسة العامة ، على الصعيد الوطني ، لمكافحة التضخم * وعندما تكون مراقبة نمو حجم النقد ، على سبيل المثال ، هي الوسيلة الوحيدة التي يكافح بها بلد ما التضخم ، فإنه لا يمكن أخذ النتائج الدولية الناجمة عن هذه السياسة بعين الاعتبار دون التشكيك في كامل البرنامج الذي يتبعه البلد لمكافحة التضخم * ومن جهة أخرى عندما تقوم حكومة ما بمكافحة التضخم من خلال اتخاذ مجموعة من تدابير السياسة العامة ، فإنه يمكن تغيير المزج بين مثل هذه السياسات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من المضاعفات الخارجية المعاكسة دون إضعاف فعاليتها على الصعيد الداخلي

٢٣- وأخيرا هناك نقطتان عامتان أخريان تتطلبان بعض التوكيد * أولاها أنه من غير المرجح ، نظرا لطبيعة وتعقد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة التضخم العالمية ، المتعدي من مكافحتها بنجاح من خلال انتهاج السياسات النقدية والمالية التقييدية فحسب ، إذا أريد القيام بذلك دون تحمل تكاليف باهظة من ناحية البطالة وعدم استخدام الموارد * وثانيهما ، يبدو من الملائم ، حيثما تكون للسياسات آثار سلبية محتومة على البيئة الاقتصادية للبلدان النامية ، أن ينظر المجتمع الدولي في طرق ووسائل التقليل من مثل هذه النتائج إلى أقصى حد * وبالإضافة إلى ذلك ينبغي اتخاذ تدابير لحماية البلدان الأشد فقرا من تقلبات البيئة الاقتصادية الدولية ، حيث أن قدرة هذه البلدان على التكيف مع المضغوط الخارجية محدودة جدا *

الفصل الثاني ظهور التضخم العالمي

ألف - تجربة ما بعد الحرب

٢٤- على الرغم مما تم تسجيله في معظم البلدان طيلة فترة ما بعد الحرب من زيادة في مستويات الأسعار المحلية، فإنه لم يثر قبل نهاية الستينات أى قلق بوجه عام فيما يتصل بإمكانية وجود " ظاهرة تضخمية عالمية " . وإذا طرحنا جانباً ما حدث من ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية خلال عام ١٩٥١، فقد كانت زيادة الأسعار حتى منتصف الستينات معتدلة بصفة عامة في معظم المناطق، باستثناء البلدان النامية الواقعة في نصف الكرة الغربي . وكان الاعتقاد سائداً أثناء هذه الفترة بأنه لا مفر من قدر معين من التضخم، بل وأنه أحياناً لازمة ضرورية من لوازم النمو الاقتصادي، لا سيما في حالة البلدان النامية . أضف إلى ذلك أن الطفرات الدورية لزيادة الأسعار التي كانت تعانيها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة كانت بطابعها تتصل عموماً بالدورة الاقتصادية . وبما أن التضخم كان مرتبطاً في الأذهان بارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي، فقد اتجه الرأي إلى إمكانية الاستعانة بأدوات تنظيم الطلب الكلي بصورة فعالة في معظم الحالات .

٢٥- وخلال هذه الفترة لم ترتفع معدلات التضخم في معظم البلدان النامية عن معدلاته في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . على أن الأمر يقتضي التدقيق في تفسير المعدلات الشاملة للتضخم في البلدان النامية، حيث أن التباين داخل هذا الفريق من البلدان كان خلال فترة ما بعد الحرب أوسع منه داخل فريق بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وقد تأثر المتوسط المرجح للبلدان النامية إلى حد كبير بشدة ارتفاع معدلات التضخم في عدد قليل من البلدان . وقد كانت زيادات الأسعار منخفضة نسبياً في أغلبية البلدان النامية حتى وقت متأخر يصل إلى عام ١٩٧١، وكانت بصفة عامة أقل من زياداتها في أغلبية بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة .

٢٦- وسجلت السبعينات انحرافاً حاداً عن أنماط التضخم العالمي التي ميزت عصر ما بعد الحرب . ذلك أن المعدل المتوسط المرجح للزيادة في المؤشرات المستخدمة لأطر الناتج المحلي الاجمالي، بحيث تحتفظ بأسعار الصرف ثابتة عند مستويات عام ١٩٧٥ (العنصر المحلي في التضخم العالمي)، تصاعدت من ٥.٧ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ إلى ١٢.٣ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٨ . يضاف إلى ذلك أن النظرة الفاحصة لمعدلات التضخم السنوية توضح أن التصاعد كان قد بدأ فعلاً في أواخر الستينات . ومن ناحية أخرى، تصاعد معدل التضخم العالمي من ٥.٧ في المائة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ إلى ١٥.٢ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٨ . وترد في الجدول (٦) أدناه (٦) الطرائق التي استخدمت في كلا هذين النوعين من الحسابات

(٦) بصفة عامة يفرض تفسير مجموعات معدلات التضخم الوطنية في نظام أسعار الصرف المرنة إلى مشاكل أكثر من المشاكل التي تجابه في نظام أسعار الصرف الثابتة ذات القاعدة النقدية الواحدة . أنظر على سبيل المثال S.Salant, " A Supranational Approach to the Analysis of Worldwide Inflation", in L.B.Krause and W.S. Salant(eds.), Worldwide Inflation: Theory and Recent Experience (Washington D.C.: Brookings Institution, 1977), pp. 633-655.

والنتائج - على ان هذه المؤشرات العالمية وان كانت توضح بشكل مفيد عظم التغيير الذي حدث خلال العقدين الماضيين ، لا تتوفر أية معلومات عن مدى استشراف التضخم في كل المناطق ، واما اذا كانت المؤشرات قد خضعت لتأثير عدد قليل من البلدان التي تسجل معدلات تضخم شديدة الارتفاع - ويتضمن الجدول ٣ أدناه معلومات أوفى على أساس اقليمي : أي معدلات التضخم الموسيطة ومعاملات التشتت بالمنسبة الى مجموعات البلدان - محسوبة على أساس الأرقام القياسية للأسعار الاستهلاك (التي تتاح بياناتها بيسر بالمقارنة ببيانات أو أطر النتائج المحلي الاجمالي) .

٢٧- ويؤكد الجدول ٣ سلامة الخرج بصورة لتضخم متصاعد على جبهة عريضة - يضاف الى ذلك ثقله كان من الملاحظ بالفعل وجود اتجاه متواصل لتناقض تشتت معدلات التضخم فيما بين البلدان النامية بحلول عام ١٩٧٠ ، عندما بدأ التضخم يتصاعد في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة - وقد يكون ذلك دليلة على ان العوامل الدولية بدأت تكتسب أهمية بوصفها عوامل ضاهمت في التضخم لدى البلدان النامية في الفترة الممتدة من أواخر الستينات الى بداية السبعينات -

٢٨- ويبدو وضيق الفروق بين معدلات التضخم ، في نفس وقت تصاعد المعدلات ذاتها ، واضحا على المستوى الاقليمي . وكذلك على المستوى العالمي - وقد طانت افريقيا ، وآسيا صعودا تضخميًا حادا في الفترة ١٩٧٣ (١٩٧٤-١٩٧٤) ، وكانت كلتاهما منطقة تتمتع بمستويات سعرية مستقرة نسبيا . ففي الخمسينات والستينات ، مع ارتفاع بطيء في معدلات التضخم بحلول ١٩٧٠-١٩٧١ ، وفي حين كانت حركات معاملات التشتت تتسم بالمشروء نوعا ما في هاتين المنطقتين ، ساد السبعينات في مجموعها اتجاه نزولي ملحوظ - وقد أهدت بلدان أمريكا اللاتينية ، التي يسودها تقليديا معدلات تضخم مرتفعة ، اتجاهات مماثلة

٢٩- على انه توجد فروق دقيقة بين تجربة البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات - فأولا زاد تشتت معدلات التضخم بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، في حين ظل معدل التضخم الموسيطة ثابتا نسبيا ، بما يشير الى بدء تصاعد معدلات التضخم في بعض الاقتصادات - وبحلول عام ١٩٧٠ كان التضخم قد امتد الى عدد من الاقتصادات السوقية المتقدمة الى حد يكفي لانعكاسه في صورة زيادة حادة في معدل التضخم الموسيطة - ومن ناحية أخرى ، زاد التضخم بصفة عامة في البلدان النامية ، بعد فجوة زمنية كبيرة ، الى درجة عدم ظهور أية حركة صعودية ذات شأن الا في عام ١٩٧٣ -

٣٠- وفي عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ تصاعد التضخم في كل المناطق . وهبط معامل التشتت في كل المناطق النامية - ولأول مرة منذ عام ١٩٥١ ، بلغت البلدان النامية والبلدان الصناعية ذروة التضخم في نفس الوقت فعلا - وفي حين ان قصور المحاصيل ونقص الأغذية كانا سببين هاميين محتملين للتضخم في كثير من البلدان النامية في مستهل السبعينات ، فقد واجهت هذه البلدان أيضا زيادات كبيرة في أسعار السلع المصنعة والمنتجات البترولية - وقد تمتع كثير منها أيضا بنمو كبير في عائدات صادراته نتيجة لأزهر فترة رخاء سلمي حدثت في أعقاب الحرب ، وجاءت أيضا الى حد ما نتيجة للصعود الذي تزامن على نحو فريد خلال عامي ١٩٧٣ او ١٩٧٣ في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة - وفي الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ ، هبطت معدلات نمو الانتاج والاستثمار وسمرت البلدان الصناعية بفترة انكماشية قاسية -

٣١- وتساعدت الزيادة السنوية في مؤشر تقييم وحدة الاستيراد (بالدولار) في البلدان النامية ،

بخلاف كبار مصدرى النفط ، من ٦ في المائة في عام ١٩٧٢ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٧٣ و ٤٧ في المائة في عام ١٩٧٤ . وعلى الرغم من ذلك ، فقد استطاعت هذه البلدان النامية أن تواصل التوسع في أحجام وارداتها في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بما ان حواصل العملات الأجنبية نمت مع ارتفاع أسعار السلع الأولية . يضاف الى ذلك ان تزايد الاقتراض من الأسواق العالمية الدولية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ساهم أيضا في زيادة الأرصدة المتاحة بالعملات الأجنبية . ولذا فان هبوط نمو القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي في الفترة اللاحقة كان أقل ظهورا في البلدان النامية منه في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة .

٣٢ - وقد مالت خطى التضخم الى التثاقل نوعا ما في كل المناطق ما عدا أمريكا الجنوبية بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ . الا ان معدلات التضخم ظلت أعلى كثيرا من مستويات ١٩٧١-١٩٧٢ . وبالنظر الى حدوث صعود عام في حركة الأعمال فقد بدأت الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك تتصاعد مجددا في معظم البلدان الصناعية بحلول نهاية عام ١٩٧٨ ، مما أفضى الى زيادة كبيرة في معدلات التضخم في كل البلدان الرئيسية باستثناء اليابان في عام ١٩٧٩ . وظلت معدلات البطالة مرتفعة وفق المعايير التقليدية ، مشيرة بذلك الى ان مشكلة الركود التضخمي لم تجد حلا . وفي عام ١٩٧٩ ارتفعت أيضا أسعار البترول ارتفاعا حادا مما أدى الى تعزيز أسباب زيادة التضخم الذي كان متفشيا بالفعل

٣٣ - وفي عام ١٩٨٠ سجل التضخم في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ذروة جديدة بوصوله الى ١٢٦ في المائة ، وهبط معامل التشتت هبوطا ملحوظا . وسجلت ايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، التي كان التضخم يواصل الارتفاع فيها منذ عام ١٩٧٧ معدلات تضخم قياسية جديدة في عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ . أما فرنسا فقد بلغت تقريبا نفس مستوى التضخم الذي كانت قد شهدته خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ ، في حين كان أداء اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وعدد من بلدان أوروبا الغربية الأخرى أفضل كثيرا من متوسط أداء مجموعة البلدان الصناعية ككل ومن أدائها هي نفسها خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ . وكان ذلك انعكاسا ، في جانب من الصورة ، لارتفاع قيمة عملاتها تجاه الدولار ، مما خفف من تأثير زيادة أسعار الواردات على اقتصاداتها المحلية .

٣٤ - وفي البلدان النامية أيضا كان التضخم أسرع في كل المناطق خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وان اتسمت الزيادة في افريقيا بالتواضع نسبيا .

باء - استعراض التطورات الحديثة في السياسة العامة

١٩٧١-١٩٨٢

٣٥ - يمكن تقسيم السياسات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، التي تنوعت على مدار السنين منذ عام ١٩٧١ ، الى ثلاث فترات عريضة : ١٩٧١-١٩٧٤ ، و ١٩٧٥-١٩٧٨ ، و ١٩٧٩-١٩٨٢ ، وقد بدأ كل منها بانكماش . وفي الفترتين الأولى والثالثة شكلت التغييرات الرئيسية في سياسة الولايات المتحدة الخلفية التي اضطر صانعو السياسة في سائر البلدان ان يستدوا اليها لاعادة تقييم مواقفهم في مجال السياسة العامة ، وفي كلتا الفترتين الأخيرتين أفضت الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية الى تكثيف الضغوط النزولية على الطلب النهائي ذي الطابع الدورى مع توفير المزيد من الزخم للاتجاهات التضخمية الأساسية .

المجدول ١

التضخم العالمي: (أ) أطر الناتج المحلي الاجمالي وعناصره

١٩٧٨ - ١٩٦٦

(النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة بالعام السابق)

عناصر سعر صرف	العنصر المحلي	التضخم العالمي	
٠ر٠٤	٣٨٩	٣٩٣	١٩٦٦
٠ر٠٣	٤٤٠	٤٤٣	١٩٦٧
٠ر٠٣	٣٩٨	٤٥٣	١٩٦٨
٠ر٠٣٤	٥١٥	٥٥٠	١٩٦٩
٠ر٠٥٥	٧٧١	٨٣١	١٩٧٠
١ر١٩	٦٤٦	٥١٩	١٩٧١
٨ر١٧	٦٤٣	٦٢٦	١٩٧٢
٣ر٩٥	١١٨٩	٧٤٧	١٩٧٣
٩ر٤١	١٩٣٧	٣٠٥٩	١٩٧٤
١ر٢٣	١٥١٦	١٦٥٨	١٩٧٥
١٧ر٥٩	١٣٢٤	٣٣٦٣	١٩٧٦
٥ر٠	١٤٨٦	٢٠٧١	١٩٧٧
٢ر٢٧	١١٥٣	١٤٠٧	١٩٧٨
			المتوسطات
			السنية:
٠ر٢٣	٥٥٢	٥٧٧	١٩٦٠-١٩٧٠
٣ر٥٢	١٢٣٤	١٥١٧	١٩٧٨-١٩٧٠
١ر٢٤	٨٥٠	٩٨٥	١٩٧٨-١٩٦٠

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد المبنية على مصادر دولية *

مذكرة: أجريت الحسابات لكل العام بالاستعانة بأطر الناتج المحلي الاجمالي القومي ومتوسط سعر الصرف مقابل دولار الولايات المتحدة * نفترض ان

الناتج المحلي الاجمالي للبلد i في العام t بالعملة الوطنية،

ونفترض ان $d_{i,t} =$ أطر الناتج المحلي الاجمالي القومي المناظر

($d_{i,1975} = 1$) ، ونفترض ان $e_{i,t} =$ سعر الصرف المنطبق * اذن فان

أرقام المؤشرات الثلاثة التي ترد النسبة المئوية للتغير فيها أعلاه هي:

حواشي الجدول (١) (تابع)

$$\sum_i v_{i,t}^{e_{i,t}} / \sum_i v_{i,t}^{e_{i,t},1975} = \text{أطر الناتج المحلي الاجمالي العالمي}$$
$$\sum_i v_{i,t}^{e_{i,t},1975} / \sum_i v_{i,t}^{d_{i,t},1975} = \text{العنصر المحلي}$$
$$\sum_i v_{i,t}^{d_{i,t},1975} / \sum_i v_{i,t}^{d_{i,t}} = \text{عصر سعر الصرف}$$

(١) باستثناء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وآسيا •

الجدول ٢
أنماط التضخم العالمي، ١٩٦٦-١٩٨٠

البلدان النامية					بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	
أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي	أمريكا الجنوبية	آسيا	أفريقيا	المجموع		
المعدل السنوي المتوسط لزيادة الأسعار (بالنسبة المئوية)						
١.٨	٨.٠	٤.٠	٣.٩	٣.٣	٣.٨	١٩٦٦
١.٣	١٠.٥	٤.٣	١.٥	٢.٠	٣.٤	١٩٦٧
٢.٥	٥.٧	٢.٣	١.٩	٢.٥	٣.٦	١٩٦٨
٢.٢	٦.٤	٣.٤	٣.٨	٣.٣	٣.٢	١٩٦٩
٣.٢	٦.٠	٤.٣	٣.٣	٣.٧	٥.٨	١٩٧٠
٣.٠	٧.٥	٤.٣	٤.٠	٤.٠	٦.٢	١٩٧١
٥.٠	١١.٣	٦.٣	٥.٥	٥.٥	٦.٥	١٩٧٢
١٣.٦	١٦.٩	١٤.٤	٦.٧	١١.٣	٩.٠	١٩٧٣
١٧.٥	٢٤.٦	٢٤.٣	١٥.٠	١٨.٠	١٥.٠	١٩٧٤
١٥.٢	٢٣.٣	١٢.٧	١٦.٢	١٥.٢	١٢.٧	١٩٧٥
٧.٠	٢٦.٨	٧.٣	١.٨	٩.٨	١٠.٣	١٩٧٦
٩.٧	٣٥.٢	١٠.٠	١٢.٧	١١.٢	١١.٣	١٩٧٧
٨.٢	٢٨.٢	٦.٧	١.٠	٩.٥	٨.٢	١٩٧٨
١٤.٧	٣.٨	٩.٤	١١.٣	١٢.٣	٩.٦	١٩٧٩
١٦.٨	٤١.٣	١٤.٥	١٢.٣	١٥.٣	١٣.٦	١٩٨٠
معامل التضخم (١)						
٢.٢٥	٥.٥٧	٢.٦١	١.٦٥	٢.٢٣	٠.٥٥	١٩٦٦
١.٦٩	٤.٠٦	٤.٠٤	٣.١٩	٢.٣٧	٠.٥١	١٩٦٧
١.٥٠	٣.٢٧	١.٢٧	٣.٦٤	١.٩٤	٠.٧٦	١٩٦٨
١.٤٠	٣.٠٢	١.٤٩	١.٠٦	١.٤٣	٠.٨٨	١٩٦٩
٠.٧٠	٢.٣٧	١.٠٣	١.٥٨	١.٣٠	٠.٤٧	١٩٧٠
١.٣٥	٢.٣٧	٠.٩١	٠.٩٩	١.٠٥	٠.٥٥	١٩٧١
٠.٤٣	٥.٢٨	٠.٥٤	٠.٨٨	٠.٨٣	٠.٣٨	١٩٧٢
٠.٦٨	٣.٤٣	٠.٨٧	٠.٨٥	٠.٩٠	٠.٤٢	١٩٧٣
٠.٤٠	١.٨٩	٠.٣٧	٠.٦٠	٠.٥٩	٠.٦١	١٩٧٤
٠.٥٩	٤.٢٠	١.٠١	٠.٨٧	٠.٨١	٠.٥٧	١٩٧٥
٠.٧٦	٣.١٣	١.٩٥	١.٠٤	١.١٧	٠.٩٠	١٩٧٦
٠.٥٥	١.٦٣	٠.٥٦	٠.٧١	٠.٧٤	٠.٧٧	١٩٧٧
١.٠٥	١.٣٣	١.٠٣	٠.٨٤	٠.٨٣	٠.٩١	١٩٧٨
٠.٤٤	١.٥٩	٠.٨٦	٠.٧٥	٠.٨٢	١.٠٣	١٩٧٩
٠.٢٤	١.٠٢	٠.٧٧	٠.٧٦	٠.٩٦	٠.٥٨	١٩٨٠

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد المعنية على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لدى صندوق النقد الدولي،
International Financial Statistics (أعداد مختلطة).

(١) المتوسط مقسوماً على مجموع نطاقَي الربح المئتين الثاني والثالث.

٣٦- وتبرز الفترة ١٩٧١-١٩٧٤ بوصفها الفترة التي استعير فيها عن اطار بريتون وودز ذى أسعار الصرف الثابتة ولكن القابلة للتعديل بنظام التعويم المعمم في عام ١٩٧٣ بعد ان ثبتت استحالة اقامة نظام جديد لأسعار صرف متعادلة القيمة عقب القرار الذى اتخذته سلطات الولايات المتحدة بتعليق قابلية تحويل الدولار الى ذهب في آب/اغسطس ١٩٧١ (٧) * وممن الحجج التي سيقى لتحبذ نظام التعويم المعمم في ذلك الحين زيادة المرونة التي يوفرها لمباشرة السياسة النقدية التي كان من المعتقد انها ستعقب هذا الاجراء *

٣٧- وقد ثار الجدول حول نظام سعر الصرف المناسب في ضوء الجهود المبذولة للابلال من انكماش ١٩٧٠-١٩٧١ * وعلى الرغم من الاختلاف الكبير في التوقيت بين حكومات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة فقد اتخذ معظمها تدابير توسعية * وأخذت هذه التدابير في الولايات المتحدة صورة تخفيضات في الضرائب ، وزيادات في الانفاق الحكومي ، وزيادة في معدل التوسع النقدى * وقد اتخذت تدابير مماثلة بصفة عامة في المملكة المتحدة * أما في جمهورية ألمانيا الاتحادية وفي اليابان فقد كان التركيز أكبر نسبيا على تنشيط الاستثمار ، في حين تم حفز النشاط الى حد كبير في فرنسا من خلال زيادة الأجور في القطاع العام *

٣٨- وفي حين ان السياسات كانت توسعية بصفة عامة ، فان هدف استقرار الأسعار لم يخفل بأى حال من الأحوال * وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، بدا ان سياسات الدخول التي اتبعت توصلنا لهذه الغاية لاقت شيئا من النجاح المبدئي ولكنها توقفت شيئا فشيئا في كلا البلدين في عام ١٩٧٤ * وأفضى التحسن المعمم في مستويات الانتاج والعمالة واقتترانه ببداية انتعاش أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٧٣ ، الى الاسراع باللجوء الى فرض القيود النقدية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية خلال ذلك العام وفي ١٩٧٤ *

٣٩- وبدأت الفترة الثانية بأزد هار في أسعار السلع الأساسية وزيادات كبيرة في سعر النفط في عام ١٩٧٤ ومقدم انكماش خطير ، وكانت هذه الفترة تتسم بسياسات توسعية معتدلة اختطتها الولايات المتحدة دون اتفاق من جانب سائر البلدان الصناعية الكبيرة على اتخاذ تدابير متاسقة تستهدف استعادة النمو في الاقتصاد العالمي * وقد اتبع معظم هذه البلدان سياسات مالية توسعية معتدلة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، مع استمرار فرض قيود نقدية كبيرة طيلة الجزء الأكبر من عام ١٩٧٤ * ومن ثم فان الأثر الصافي للسياسات النقدية والعالية كان على وجه الاجمال توسعيا على نحو واضح في عام ١٩٧٥ فقط *

* وفيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ علّق صانعو السياسة أهمية متزايدة على تخفيض ما كان يعتبر معدلات مرتفعة الى حد غير مقبول للتضخم * وفي ظل نظام قائم لأسعار الصرف المعمومة ، بوشرت السياسات النقدية على نحو لا يولي النتائج المترتبة عليها بالنسبة لأسعار الصرف قدرا لاهتمام

(٧) الواقع انه تم التوصل الى اتفاق بشأن أسعار الصرف الجديدة من جانب مجموعة العشرة التي اجتمعت في سميثونيان انستيتيوشن في واشنطن العاصمة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧١ * ولكن لم يكن في الوسع الدفاع بنجاح عن أسعار الصرف المتفق عليها ازايا المضاربة التي سادت أسواق العملات الأجنبية ، وفي آذار/مارس ١٩٧٣ أبيع لكل العملات الرئيسية ان تعوم * وقد توصلت بعد ذلك اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي في اجتماع عقده في كينغستون ، بجامايكا ، في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ الى المساواة بين أسعار الصرف الثابتة والعائمة من حيث المركز القانوني *

الذي كانت تتمتع به قبل ذلك * واتبعت الولايات المتحدة سياسة تعطي الأولوية لتعزيز العمالة والنمو ، على الرغم من قيامها أيضا بتضييق نطاق الأهداف النقدية تدريجيا * وفي مؤتمر القمة الرابع للبلدان الصناعية الذي عقد في بون في شهر تموز /يوليه ١٩٧٨ ، تم التوصل الى اتفاق رسمي على تنفيذ تدابير متاسقة لتنشيط النمو والعمالة دون العودة الى اشعال التضخم *

١-٤ وقد أفضى اتساع فجوة عجز الحساب الجاري وهبوط سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل عملات شركائها التجاريين الرئيسيين الى عكس حاد لسياسة الولايات المتحدة في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، في صورة تدخل واسع النطاق في أسواق العملات الأجنبية من جانب سلطات الولايات المتحدة تم تمويل جانب منه بقروض بالعملات الأجنبية ، مع اقتران هذا التدخل بزيادة سعر الخصم لدى مصارف الاحتياطي الفيدرالية * وقد انعكست خيبة الرجااء الكبيرة في أسعار الصرف المعمومة في الاتفاق الذي عقده الجماعة الاقتصادية الأوروبية بانشاء نظام نقدي أوروبي والذي أصبح نافذا في شهر آذار /مارس ١٩٧٩ وفي القرار المسبق على ذلك الذي اتخذته السلطات السويسرية بفرض حدود على سعر صرفها مقابل المارك الألماني *

٢-٤ ومع مقدم الانكماش في منتصف عام ١٩٧٩ واقترانه باندلاع تضخمي لحظ صانعو السياسة معضلة لا تزال مستمرة حتى الآن ، وهي انه ليس في الوسع اتباع سياسات نقدية ومالية تقييدية قوية دون ما خوف من تعريض حالة العمالة للخطر ، هذا في الوقت الذي يخشى فيه صانعو السياسة هؤلاء من ان تفضي التدابير التوسعية التي تستهدف خلق فرص العمل وتنشيط النمو الى تهديد الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار * وفي الولايات المتحدة قررت الحكومة ان تخطو خطوة حاسمة لاعادة الثقة في جهودها الرامية الى تقليص التضخم * ففي شهر تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ ، نقل مجلس مصارف الاحتياطي الفيدرالية ممارسته للتقييد الى مجال ادارة القاعدة الاحتياطية ، ورفع سعر الخصم ، وقررت التزامات تغطية بالنسبة لمخصصم التي تديرها المصارف * وقد جذبت الزيادات اللاحقة في أسعار الفائدة الأمريكية حركات كبيرة لسرؤوس الأموال عبر أسواق صرف العملات * وأفضى رد فعل صانعي السياسة في البلدان الأخرى لحماية عملات بلادهم الى زيادات في أسعار الفائدة تقريبا في كل بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة * وهكذا أصبحت السياسات الاقتصادية انكماشية بصورة حاسمة على الرغم من توفر الأدلة على تصاعد البطالة *

٣-٤ وفي شهرى شباط /فبراير و آذار /مارس * ١٩٨٠ ، رفعت سلطات الولايات المتحدة سعر الخصم مرة أخرى ، وفرضت أيضا قيودا ائتمانية انتقائية * وأعقب ذلك صدور قانون عام * ١٩٨٠ لتحريرو مؤسسات الايداع والرقابة النقدية ، الذي سهل عملية الابتكار في المجال المالي التي كانت قد بدأت فعلا ولكنه ارتأى في نفس الوقت ان يتم ، بعد فترة انتقالية ، فرض التزامات بالتغطية على كل المصارف ورابطات الادخار والاقراض التي ليست أعضاء بعد في نظام مصارف الاحتياطي الفيدرالية * وعلى غرار ما حدث منذ شهور قليلة سابقة ، أعقب هذه التدابير تضييق في السياسات النقدية بوسائل مختلفة في كل بلدان الاقتصاد السوقي الرئيسية وأيضا في بعض البلدان الصغيرة المنتمية الى هذه الفئة * ولئن كان معظم البلدان التي رفعت أسعار الفائدة قد فعلت ذلك ردا على الزيادات التي سجلتها أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لتلافي زيادة التكاليف المرتبطة بهبوط أسعار صرف عملاتها ، فان المملكة المتحدة لم تتعرض لمثل هذا الضغط بسبب قوة الجنيه الاسترليني المستمدة من النفط ، ولكنها على أية حال اعتبرت ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لازمة

لسياستها هي في مكافحة التضخم * ولم تهبط أسعار الفائدة فعلا الا في اليابان ، وبصفة مؤقتة في فرنسا وهولندا ، لأن بعض البلدان بدأت تمنح أولوية متقدمة نوعا ما لقضية مكافحة ترقى حالة العمالة * واتجه عدد قليل من بلدان أوروبا الغربية الصغيرة الى استخدام سياسات الدخول لتخفيف الثقل الممنوح للسياسة النقدية * على ان اليابان انفردت بوضع هدف كمي لنمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ وقد سعت الى تحقيق ذلك عن طريق مجموعة من التدابير أعلنتها في شهر أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، واشتملت على زيادة في الانفاق على الأشغال العامة ، وعلى حوافز استثمارية في مجالات حفظ الطاقة والبناء وتوليد القوى الكهربائية *

٤٤ وفي عام ١٩٨١ والنصف الأول من عام ١٩٨٢ استمر معظم البلدان في اتخاذ مواقف سياسية تقييدية في مواجهة الانكماش المستمرة وينبغي استثناء فرنسا من هذا النمط العام فقد انخرطت حكومتها الجديدة في سياسة توسعية ذات اتجاه استثماري في محاولة منها لتوهين اتجاه البطالة المتصاعدة *

٥ وعلى الرغم من ميل التضخم الى الهبوط نوعا ما وميل البطالة الى تجاوز الذرى السالفة التي وصلت اليها في فترة ما بعد الحرب ، فقد ظلت أسعار الفائدة مفرطة الارتفاع في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ * ومن بين العوامل التي أفضت الى ذلك فيمما يبدو ظهور عجز ضخم في ميزانية الولايات المتحدة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ واحتمال زيادته في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ زيادة كبيرة بسبب التخفيضات الضريبية الهائلة التي تقررت في مستهل عام ١٩٨١ مع استمرار الأخذ بسياسة نقدية تقييدية * وقد ظلت السياسات النقدية متمسكة ونحو تقييدية أيضا في معظم البلدان الأخرى حتى منتصف عام ١٩٨٢ نتيجة الاستمرار في منح الأولوية لسياسة الدفاع عن أسعار الصرف واستمرار الأسعار *

الفصل الثالث

العوامل المحلية والدولية للتضخم العالمي

٤٦ - يمكن تقديم ثلاثة تفسيرات للطابع العالمي للتضخم المعاصر * ويرى التفسير الأول أن التضخم ظاهرة عالمية لأنه نشأ ببساطة عن تلاقي عدة أسباب ظهرت معا وفي وقت واحد في الغالبية العظمى من البلدان (مثل تزامن الدورات التجارية) أو أنه نشأ عن وحدة في الاستجابة للاهتومات المشتركة أو للضغوط المرتبطة بالسياسة العامة * ويؤكد التفسير الثاني أن التضخم نشأ في بلد أو عدد قليل من البلدان التي تتمتع بوزن هام في الاقتصاد العالمي إلى حد دفع تضخمها للانتقال إلى بقية العالم (٨) * أما التفسير الثالث (٩) فيرى أن التضخم العالمي تولد عن بعض العوامل الدولية المحددة مثل حركات الاحتياطات النقدية العالمية وحجم النقود المتداولة (وبخاصة في ضوء التطور السريع الذي طرأ على أسواق العملات المتداولة خارج أوطانها في العقد الأخير) ، أو طريقة سير نظام أسعار المصرف ، أو القوة السوقية الدولية (الكراتلات ، والشركات عبر الوطنية ، وتدويل مقاييس العمال) * وليس في أحد هذه النهج الثلاثة ما يستبعد سواه : فكل من العوامل المحلية والدولية يلعب دورا في عملية التضخم في مختلف البلدان *

٤٧ - يضاف إلى ذلك أنه من المهم مراعاة أن التضخم العالمي الراهن هو انعكاس لمسيرة تاريخية بدأت تتكون في منتصف الستينات * وتتطوى هذه الملاحظة على بعض النتائج المترتبة على تحليل أسباب الظاهرة التضخمية العالمية * أولا ، تجب الإشارة إلى أن تصاعد التضخم بدأ في بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، وأنه انتقل عبر قنوات دولية إلى بقية العالم وأصبح حصينا راسخا بفضل الطفرة المتزامنة التي شهدتها الاقتصادات السوقية المتقدمة الرئيسية في ١٩٧٣-١٩٧٤. وقد أفضت زيادة أسعار السلع الأساسية في ١٩٧٣-١٩٧٤. والزيادة الدراماتية في أسعار الطاقة إلى مواصلة تفاقمه * ويتوقف التحليل عند هذه النقطة في الواقع بالنسبة لمعظم البلدان النامية وبعض الاقتصادات السوقية المتقدمة الصغيرة ، حيث أن هذه البلدان لا تمكن أي نفوذ ذي شأن يؤثر على الأسعار أو السيولة الدولية * بيد أن الوضع جد مختلف فيما يتعلق بأغلبية الاقتصادات السوقية المتقدمة * وأيا كان مصدر الدفعة التضخمية الأصلية فسي هذه الاقتصادات ، فإن التضخم متى تحكم داخليا سرى في الاقتصاد الدولي وفذى عظاما ارتداديا ينتج عنه تضخم دولي مستمر وذو طابع مختلف تماما عن التضخم الأصلي * ويتبع ذلك أنه من الضروري لكي نفهم الظاهرة التضخمية العالمية الراهنة ، أن نركز التحليل على تلك العناصر في الاقتصادات السوقية المتقدمة وفي النظام الاقتصادي الدولي التي تنزع إلى تقوية اللولب التضخمي العالمي *

(٨) وهكذا أفضت زيادة العجز في ميزانية الولايات المتحدة في أواخر الستينات إلى ضغوط تضخمية قوية ، انتقلت إلى سائر البلدان من خلال ارتفاع أسعار الصادرات ومن خلال حساباتها الخارجية *

(٩) أنظر على سبيل المثال Walter S. Salant: " A Supranational Approach to the Analysis of Worldwide Inflation " المرجع سالف الذكر *

ألف - العوامل المحلية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة

٤٨ - على الصعيد المحلي ينبغي النظر الى عملية التضخم في اقتصاد وطني باعتبارها نتيجة لتفاعلات دينامية معقدة في العرض والطلب ، ولتغيرات الأسعار الآتية من القطاع الخارجي ولتصلبات السوق الوشسية التي تحكم الطريقة التي يجرى بها انتقال تغيرات الأسعار عبر الاقتصاد . وبالنظر لأن هذه العمليات على جانب أكبر من التعقيد في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، فضلا عن أن وزن هذه الاقتصادات النسبي في الاقتصاد العالمي يبلغ قدرا يجعل له تأثيرا كبيرا على الهدية الدولية ، لذلك فان التحليل الذي يلي في هذا الفصل سوف يركز على مشاكل هذه المجموعة (١٠) .

٤٩ - لئن كان هناك اتفاق عام على أنه لا يمكن أن يوجد تضخم متواصل بدون تسوية نقدية، فلا يزال الجدل يدور حول ما اذا كان عرض النقد من المتغيرات الداخلية المنشأ أم الخارجية المنشأ . ويقول خبراء النقد أن عرض النقد تقرره السلطة النقدية خارجيا وأن عرض النقد ، بدوره ، يحدد الدخل الاسمي . وهكذا فبالنسبة لمستوى ما من الانتاج ، تؤدي الزيادة في عرض النقد الى زيادة في الأسعار ويفسر خبراء النقد هذا التحليل باعتباره يدل على أن التضخم لا بد أن يكون ناتجا عن الغالبية في زيادة معدل خلق النقد . وفي الواقع ، ان دراسة عملية خلق النقد في النظام العالي والائتماني الحديث (١١) توصي برأى أقل جزما . فأولا تؤدي قرارات الانفاق التي يتخذها القطاعان الخاص والعام (١٢) الى برنامج طلب معين للائتمان المصرفي . ويتوقف مدى ما تستطيع المصارف أن تقدمه من ائتمان على توفر الودائع المصرفية فضلا عن مراقبة المصرف المركزي للقاعدة النقدية . وهكذا فان المقدار الفعلي لخلق النقد سيتوقف على التفاعل بين العرض والطلب . ويتوقف تأثير عملية خلق النقد هذه على الاستعمالات النهائية للائتمان وعلى التفاوتات الممكنة بين عرض الائتمانات المصرفية وعرض الودائع المصرفية ، أي ، بين عرض النقد والطلب عليه (١٣) . ويمكن للتأثير الأول ، الناجم عن استعمالات الائتمان ، أن يؤثر بدوره على الطلب على النقد (الذي يتوقف ، بين جملة أمور ، على الدخل) .

(١٠) سوف تدرس حالة البلدان النامية في الفصل الرابع .

(١١) للاطلاع على وصف لدور الائتمان المصرفي والقوى السلوكية الكامنة خلف عرض النقد ، أنظر Richard Coghlan: Money, Credit and the Economy (London: George Allen and Unwin, 1980) .

(١٢) تتحدد مساهمة انفاق القطاع العام في عرض النقد بذلك الجزء من النفقات الذي لا تموله الممتلكات غير المصرفية للدين العام .

(١٣) ركز خبراء النقد تحليلهم على الأثر الثاني ، أي ردود فعل اختلال التوازن بين عرض النقد والطلب عليه . وهم يقولون أنه بما أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ثابت من حيث بعض العوامل (مثل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة) فمن شأن زيادة بالغة في النقد أن تؤدي الى تغيرات في هذه المتغيرات . وإذا كان الاقتصاد في حالة عمالة كاملة ، فعند ذلك يتكيف مستوى الأسعار لا يصلال الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية الى مستواه المطلوب .

٥٠ - وهكذا يمكن تفسير عرض النقد بأنه يتحدد داخليا بقرارات الانفاق (١٤) للعوامل الاقتصادية - ولا ينتج بالضرورة عن قرار تتخذه السلطة النقدية بتوسيع القاعدة النقدية أى توسيع متعدد بسيط لعرض النقد - وينتج عن ذلك أن مراقبة النقد يجب أن تعنى بالأسباب الخاصة بالنمو النقدي وأن لا تقتصر بصورة حصرية على مراقبة أى كتلة واحدة تحدد عرض النقد - وقد يؤدي السعي وراء هدف نقدي واحد الى أسعار فائدة عالية ومتقلبة (١٥) لأنه تضطر المصارف السي المتنافس فيما بينها ومع المؤسسات المالية الأخرى لاجتذاب الودائع) ويمكن أن يكون له تأثير ضار على الانتاج من خلال الضغط على الاستعمالات المنتجة للائتمان - ثم ان ضغط الائتمان قد يحرض العوامل الاقتصادية على ادخال بدائل متنوعة للنقد أو المناوئة بين الاقتراض من القطاع الداخلي والاقتراض من الخارج - وهكذا يتضح أن مراقبة عرض النقد ليست بالمسألة السهلة من الناحية العملية - على أنه حتى اذا تمت هذه المراقبة بنجاح ، هنالك أسباب تدعو الى الاعتقاد انه في حين أن كبح النمو النقدي سيؤدي نمو الدخل الاسمي ، فان تأثيره سيكون أكبر على النمو الحقيقي منه على الأسعار -

٥١ - وبصورة خاصة ، يتوقف المدى الذي يترجم فيه تخفيض معدل نمو الدخل الاسمي السي تخفيض في معدل التضخم على درجة حساسية مستوى الأسعار ازا - وجود فائض في العرض - فمثلا قد تؤدي عملية تحديد (١٦) الأجور والأسعار - والتغيرات الهيكلية (مثل المهبوط الدوري في نمو الانتاجية) وتصلبات الانتاج الهيكلية الى ايجاد ضغوط تضخمية ، بغض النظر عن معدل نمو عرض النقد -

٥٢ - تميل عملية تحديد الأجور والأسعار في بلد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الى خلق تصلب نزولي في الأسعار والأجور ، لاسيما في قطاع الصناعة التحويلية (١٧) - فالشركات تحدد

(١٤) قد ترتبط قرارات الانفاق تلك بالمرغبة في شراء أصول مالية ، أو في شراء السلع والخدمات بل وفي تغطية ازدياد تكاليف الانتاج -

(١٥) في اقتصاد مفتوح يعمل في عالم من أسعار الصرف المرنة ، سوف يؤدي تقلب أسعار الفائدة الى عدم استقرار أسعار صرف ، مما يفضي الى آثار سلبية على الانتاج الحقيقي -

(١٦) تؤكد فرضية " التوقعات المنطقية " المقترنة بفرضية " معدل البطالة الطبيعي " أن التقلبات القصيرة في الانتاج والعمالة استجابة للتغيرات في مستوى الأسعار هي نتيجة عدم تحقق التوقعات - فالبطالة تنتج عن اختيارات ارادية لأفراد تؤثر على أسواق تفرغ بصورة متواصلة من جراء الأسعار المرنة - هذان الافتراضان المبالغان في التشدد يجعلان هذا النهج غير ذي صلة في عالم يتباطأ فيه توافق الأجور والأسعار ، وحيث لا تفرغ الأسواق بصورة متواصلة وحيث البطالة غير ارادية ، وتتجم عن زيادات أعداد العمال عن الحاجة -

(١٧) وبالمقابل ، فان أسعار المنتجات الأولية أكثر مرونة ، لأن أسواق هذه المنتجات تعمل مثل سوق المزاد العلني - أنظر: Arthur M. Okun, Prices and Quantities: A Macroeconomic Analysis (Oxford: Blackwell, 1981) من أجل عرض الاختلافات في تكوين الأسعار في أسواق المنتجات الأولية والسلع المصنعة - وبالإضافة الى ذلك ، فبما أن عرض المنتجات الأولية غير من نسبي ، فان أسعارها تستجيب بمزيد من القوة لأي فائض في الطلب -

اسعارها باعتبارها هو امر ربح تضاف الى التكاليف الاجمالية وذلك لتحقيق معدل مستهدف من الارباح . وتتحدد هذه الهوامش بالاستناد الى اعتبارات بعيدة المدى (مثلا مستوى الانتاج الذي يمثل النسبة المئوية " العادية للقدرة أو اتجاه معدل نمو الانتاجية) ، وينتج عن ذلك أن الاسعار لا تتأثر نسبيا بتقلبات الطلب قصيرة المدى . وكذلك الحال في سوق اليد العاملة ، حيث معدلات الاجور أقل تأثرا بالبطالة الدورية منها بالاهتمام بالمحافظة على القوة الشرائية للاجور . ويحدد العمال مطالباتهم بالاجور لفترة تعاقدية تمتد لبضع سنوات ، آخذة بصورة رئيسية بالاعتبار معدلا متوقعا للتضخم فضلا عن الاجور النسبية^(١٨) . وهذه العملية المتصلة بتثبيت الاسعار سمة من سمات الاقتصادات التي تتميز بتركيز قوى الى حد ما للسلطة^(١٩) في طرفي الادارة والعمال على حد سواء . مما يزيد في تقاوم حدتها التنازع على حصص الدخل ، لاسيما في البلدان التي تكون فيها " المشاركة الاجتماعية " ضعيفة . فلو كانت عملية المساومة على الاجور تجرى بصورة حصرية من حيث حصة الاجور في مجموع القيمة المضافة . لانخفاض الضغط الصاعد على مستوى الاسعار .

٥٣- وبمقدار ما تميل الاجور والاسعار الى هبوط " ثابت " ، فان عبء التكيف مع تقلص في الطلب الاسمي سيميل للوقوع على الانتاج والعمالة . ثم ان التوقعات التضخمية ، في اقتصاد يتسم بتاريخ طويل للتضخم ، قد تصبح مقيدة تقيدا شديدا ضمن هياكل الاجور والاسعار . وفي مثل هذه الحالات يمكن للخسارات في الانتاج والعمالة المترتبة على سياسات الادارة المتعلقة بالطلب والتي تهدف الى تثبيت مستوى الاسعار ان تزداد حتى أكثر من ذلك .

٥٤- والعامل الآخر الذي يساهم في انتشار الركود التضخمي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة هو الهبوط الخطير في معدلات نمو الانتاجية الذي برز في السبعينات . وكما يظهر في الجدول ٣ ادناه ، فقد انتشر هبوطا لانتاجية انتشارا واسعا ، ولم يخل منه أى اقتصاد رئيسي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة هذه الظاهرة تؤدي الى ضغوط تضخمية متزايدة بحيث أن الشركات ، عند تثبيت اسعارها ، تأخذ بالاعتبار تكاليف الاجور بالنسبة لانتاجية العمال^(٢٠)

(١٨) ان العمال في قطاع ما معنيون بالاجور التي تحدد في قطاعات أخرى ذات صلة ولذلك فهم يمثلون لمقاومة أى تخفيض في اجورهم النسبية . فمثلا قد تتقل آثار زيادات الاجور في قطاعات ذات نمو عال في الانتاجية الى قطاعات أخرى ليس لديها أى زيادة في الانتاجية ، بسبب المساومة على الاجور النسبية . وينبغي أن يضاف الى ذلك أن العمال معنيون بالاجور بالنسبة للارباح ، كما يظهر في القيمة المضافة بالنسبة لتكاليف الاجور .

(١٩) انظر تقريرا امانة الاونكتاد (TD/B/AC.18/2) ، المشار اليه في الحاشية ٢ أعلاه ، من أجل معالجة تركيز السلطة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وقد وجد كاغان أيضا بعض العلاقات بين تصلب الاسعار والتركيز الصناعي في الولايات المتحدة ، انظر Phillip Cagan, Persistent Inflation (New York: Columbia University Press, 1979)

(٢٠) يرى أوكون أن الشركات التي تضع نصب عينها اعتبارات طويلة المدى تأخذ بالاعتبار اتجاه معدل نمو الانتاجية بدلا من مستوى الانتاجية الفعلي . انظر Okun, op. cit. pp.249-250

(أى الإنتاج لكل رجل / ساعة) وبما أن الاجور ثابتة ، فان هبوطا في الانتاجية سيؤدي الى ارتفاع في الاسعار التي تضعها الشركات (والى انخفاض الانتاج اذا بقي عدد الوحدات رجل / ساعة على ما هو) * ومن المؤكد أن الانخفاضات في الانتاجية ، في قطاع الخدمات تؤثر تأثيرا أكثر مباشرة على مستوى الاسعار *

٥٥- وقد قدمت أسباب عديدة لتفسير الهبوط في الانتاجية * ولعل اهمها الادوار التي يلعبها النمو المتباطئ لرأس المال والتغيرات الهيكلية ، لاسيما في البلدان الصناعية * وفيما يتصل بالمعدل المنخفض المشاهد للاستثمار الرأسمالي (انظر الجدول ٤) فليس من شك في أن التوقعات المتشائمة المتعلقة بآفاق الطلب متوسطة المدى واستمرار معدلات الفائدة العالية قد لعبت دورا في هذا المجال * وقد تكون التغيرات الهيكلية في نمط الانتاج ، والطلب والعمالة قد ساهمت في هبوط الانتاجية * فمثلا لقد تطلب التقيد بالانظمة التي تحدد تلوث البيئة أو تحسن السلامة العامة تحويلا للموارد الى أنشطة ليس من السهل قياس مردودها * وفي حين أن مثل هذا العمل لا يعكس بالضرورة هبوطا حقيقيا في الانتاجية ، فان ما درجت عليه الحكومات من اعطاء امانات للقطاعات الآخذة في الهبوط يحول موارد قابلة للاستثمار عن قطاعات ذات انتاجية عالية ، مما يؤدي بالضرورة على تباطؤ معدل نمو الانتاجية للاقتصاد في مجموعه *

٥٦- لقد كان دور الانفاق الحكومي وعجز الميزانية الحكومي في توليد أو تعزيز التضخم موضعنا للخلاف خلال مدة طويلة * فترى بعض الاوساط أن زيادة الانفاق الحكومي سيزيد من عبء الضرائب الامر الذي لا يشجع الادخار والاستثمار لدى الافراد * ثم اذا كانت زيادة الانفاق تمول من المدخرات الخاصة غير المصرفية ، فان الضغط الصاعد على أسعار الفائدة سيطنى على طلبات الائتمان الخاصة وصحيح أن الانفاق الحكومي باعتباره نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي قد ازداد منذ ١٩٦٠ في معظم البلدان التي تنتمي الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي * ولكن حصة الاستهلاك العام في الناتج القومي الاجمالي ، من جهة أخرى ، لم تزد خلال فترة ١٩٦٠-١٩٧٨ * ومع ذلك ، ففي حين أن حالات العجز في الميزانية قد لعبت دورا مضادا للدورية في بعض البلدان ، فقد بقيت حالات العجز في الميزانية تلك عالية حتى في فترات النمو الاقتصادي *

٥٧- ان مدى مساهمة الانفاق الحكومي في خلق ضغوط تضخمية يتوقف عموما على كيفية توزيع هذا الانفاق بين الاستهلاك والاستثمار وعلى درجة الحاجة الحقيقية التي تتحقق من خلال الخدمات العامة الناتجة * ومن المتوقع أن يزداد الطلب على أنواع السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام كلما ازداد غنى المجتمعات * ومن الناحية الأخرى ، فان قيام الحكومة بتقديم سلع عامة لا ترى الاغلبية انها تلبى حاجات حقيقية قد يميل لان يكون تضخما ، لاسيما اذا كان على حساب حاجات حقيقية * ثم ان الزيادات السريعة في الانفاق العام على بنود مثل التسليح قد تعمل ايضا لان تكون تضخمية * فاذا كان صحيحا ان الزيادات في الانفاق الحكومي قد ادت الى حد ما الى احداث ضغوط تضخمية ، فان المبالغة في ردود الفعل ازاء الانفاق العام قد تؤدي الى مفعول عكسي أيضا * وقد يؤدي التخفيض الحاد في البرامج الاجتماعية أو في تقديم السلع والخدمات العامة الى الاضطرابات الاجتماعية * ثم ان تباطؤ معدل الاستثمار العام في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية سيكون له تأثير ضار على الانتاجية الاجمالية للاقتصاد في المدى البعيد *

الجدول ٣

اتجاهات في الانتاجية الاجمالية*

البلد					
١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٣
متوسط التغير السنوي ، بالنسب المئوية					
٠٤ -	٠٥	٠١	١٩	٠٠	٢١
٣١	٤٢	٣٨	٣٩	٢٤	٩١
١١	٣٢	٣٠	٣٠	٤٨	٤٥
١٠	٣٤	٣٣	١٣	٣١	٤٧
٠٣ -	٠٢ -	٢٠	٠٧	١٠	٣٠
٢٦	٣٧	٢٢	٠٨	٠٧	٥٧
٢٦ -	١٢ -	٠٠	٠٤	٠٨	٢٥
٠٦	١٠	٣٠	٠٩	٢٨	٤٣
١٠ -	١٣	٢١	٢٢	٢٨	٤٠
١٠	٢١	١٠	٢٧ -	٠٩	٣٣
١٣	١٨	٠٣ -	٢٦	٠٦	٢٩

المصدر: بنك التسويات الدولية ، التقرير السنوي الواحد والخمسون (بال ، ١٥ حزيران / يونيو ١٩٨١) ، صفحة ٣٤ .

* الناتج القومي (أو المحلي) الاجمالي الحقيقي بالنسبة للعمالة المدنية .

الجدول ٤

المعدل المتوسط للتغير في الاستثمار الحقيقي الخاص الثابت غير المقيم (بالنسبة المئوية)

البلد	
١٩٧٣ - ٧٩	١٩٦٠ - ٧٣
٢١	٥٤
٢٢	١٤٠
٢٧	٤٦
١١	٧٥
١٦	٤٣
١٦ -	٤٩
٤٥	٥٨
١٣	٥٧
١٧	٤٦
١٣ -	٤٩
١١	٥٨

المصدر: بنك التسويات الدولية ، التقرير السنوي الخمسون (بال ، ٩ حزيران / يونيو ١٩٨٠) ، صفحة ٥٥ .

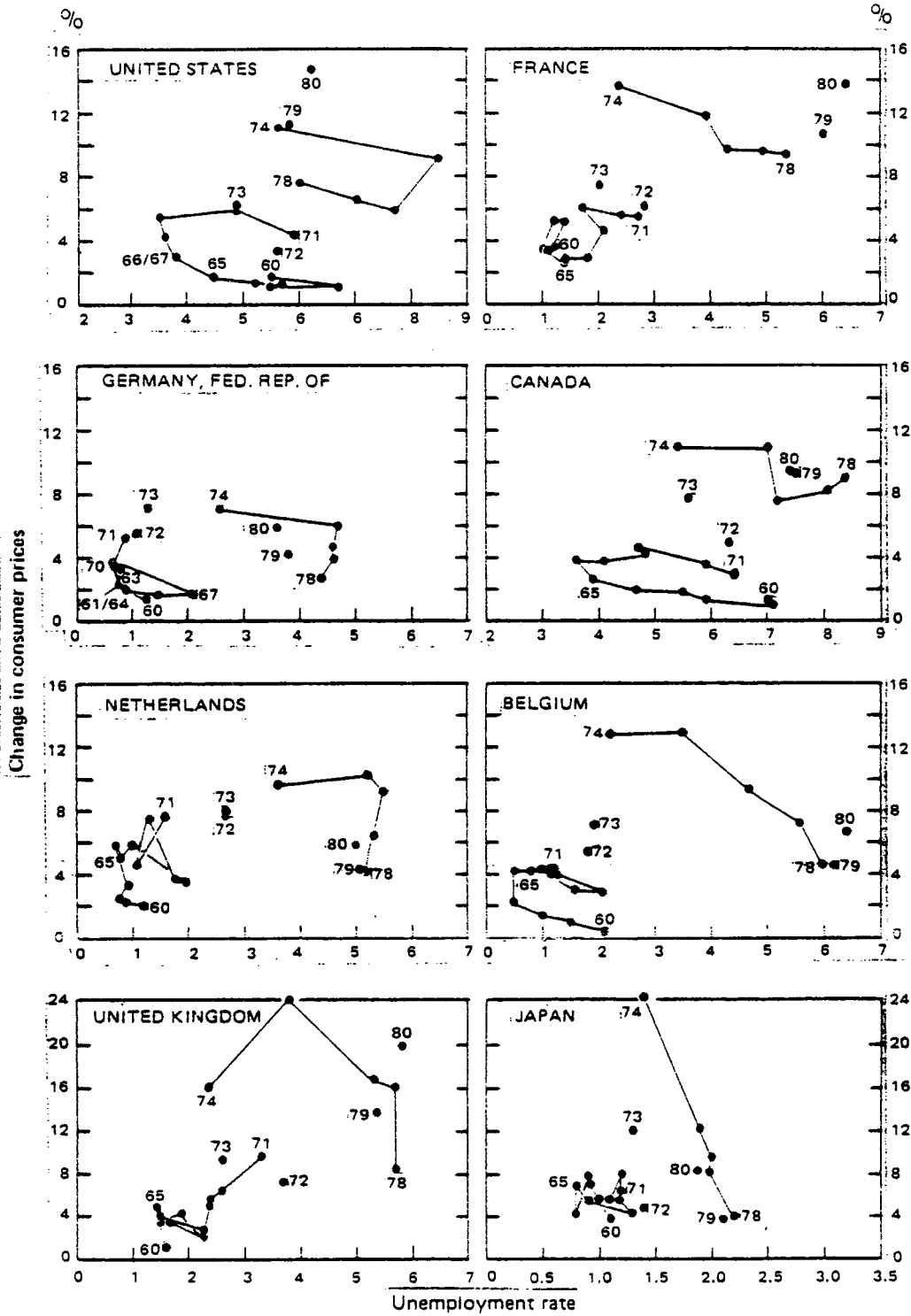
٥٨- وهكذا يبدو أن هنالك مجموعة أساسية من الأدلة تدل على أن التضخم أصبح خلال عقد السبعينات إلى حد بعيد ذا طابع رافع للتكاليف * وقد يفسر هذا جزئياً التحول الصعودي في منحى فيليبس الذي يمثل الظاهرة التي سبق وصفها باعتبارها ركوداً تضخيمياً ، أى تضخم عال مقترن ببطالة عالية (انظر الرسم البياني ١) * ويفسر أيضاً كون الحركات في الدخل الاسمي أصبحت أوثق اقتراناً بالحركات في الدخل الحقيقي منها بالحركات في مستوى الأسعار (انظر الجدول ٥ أدناه) *

٥٩- والخلاصة أن التضخم ليس مجرد ظاهرة نقدية ، بل هو من أعراض اختلال وعدم تكيف النظام الاقتصادي بأكمله * ويمكن لسياسات كبح الطلب الشديد أن تبطئ الحركة الصعودية لمستويات الأسعار ولكن على حساب تخفيض كبير في الانتاج وزيادة في البطالة * ثم ان الأسباب المحلية الكامنة للتضخم بما في ذلك آليات تحديد الاجور والأسعار ، والمشاكل المؤسسية ، والتصلبات الهيكلية من جهة العرض وضغوط التكاليف الناجمة عن مستويات الانتاجية الراكدة ، بالإضافة إلى العوامل الدولية ، سوف تبقى كاملة حتى اذا حققت مثل هذه السياسات درجة من النجاح وقد تؤدي إلى انبعاث التضخم حالما يعود الطلب الاجمالي * ويترتب على ذلك أن الاقتصار على سياسات ادارة الطلب ولاسيما السياسة النقدية ، قد يتجاوز اسباب التضخم الحقيقية * وبالإضافة إلى ذلك فان الآثار الضارة التي تلحق بنمو اتاجية فترات متطاولة من الركود الاقتصادي قد تزيد فعلاً سوء الامكانية التضخمية للاقتصاد * ويبدو أن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أنه لا بد من اعتماد مجموعة كاملة من الوسائل * وتتضمن هذه المجموعة سياسات ادارة الطلب (قد تكون سياسات موجهة لضبط مختلف مصادر الانفاق بصورة انتقائية ، للمحافظة على مستويات كافية من الاستثمار المنتج) ، وتدابير لتحسين شروط الانتاج ولتخفيض التكاليف في جهة العرض (بما في ذلك سياسات الدخل ، بدعمها تدابير لمخلق مناخ مناسب للمشاركة الاجتماعية والمحافظة عليه ، وتدابير لتخفيف اتجاهات احتكار القلة) ، وتدابير تتخذ على الصعيد الدولي لازالة الضغوط التضخمية العالمية وضمان سير النظام التجاري العالمي بشكل هادي * *

بإ- استشراف التضخم على الصعيد الدولي :
بعض الجوانب العالمية

٦٠- لقد اقترن تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية بتطورات هامة في بعض العناصر الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي ، ونجم عنها إلى حد ما * وهنالك ثلاثة من هذه العناصر جديدة بالاهتمام الخاص ، لأنها قد تلقي ضوءاً على عوامل تكمن وراء انتشار التضخم على النطاق العالمي *
العنصر الاول هو احتياطي العملات الأجنبية العالمية ومقدار السيولة الدولية التي أوجدتها النظام المصرفي الدولي * والعنصر الثاني هو نظام أسعار الصرف الذي يربط بين مختلف العملات الوطنية في العالم * والعنصر الثالث هو التكامل الدولي لاسواق السلع وآليات تحديد اسعارها *

Chart
INFLATION AND UNEMPLOYMENT
Annual averages*



Source: Bank for International Settlements, *Fiftieth Annual Report*, (Basle, 9 June 1980), p 23.

* The points for 1980 are based on the latest monthly data.

٦١ - يتصل التطور الدولي الاولي بالعلاقة بين السيولة الدولية والتضخم العالمي . وتماشيا مع النظرية الكمية للنقد ، فقد ادعت الدراسات التجريبية^(٢١) أن الزيادة في تبادل احتياطي القطع الاجنبي ، قد ادت ، بتوسيعها القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقد في كل من البلدان (على افتراض وجود مضاغف نقدي ثابت) ، الى رفع الاسعار . على أن دراسات أخرى^(٢٢) ترى ان السببية ، على الاقل بالنسبة للفترة الاخيرة التي سادت فيها اسعار الصرف العائمة ، لا تنتقل من الاحتياطي المسمى التضخم ، بل ان الاحتياطي الدولي انما استجاب للتضخم . ويتوقف احتمال ان تؤدي الزيادات في احتياطي القطع الاجنبي العالمي (أو السيولة الدولية بصورة عامة ، التي تتضمن الاحتياطي الرسمي والسيولة الخاصة التي يقدمها النظام المصرفي الدولي) الى تضخم عالمي أو العكس بالعكس على ما اذا كان الاحتياطي الاضافي يستخدم لتمويل الانفاق الزائد أو حالات العجز في الميزانية الناجمة عن زيادات الاسعار الدولية . فاذا اشترى المصرف المركزي السيولة الخاصة غير المصرفية في القطع الاجنبي الناجمة عن فائض في الحساب الجاري أو واردات الاموال من الخارج واذا عجز المصرف المركزي بعد ذلك عن تعقيم هذا التدفق للاموال ، فان القاعدة الاحتياطية للنظام المصرفي تتسع ويمكن أن يؤدي ذلك الى زيادة في الائتمانات المصرفية^(٢٣) . كما يذهب البعض الى أن الزيادة في السيولة الدولية من شأنها أن تخفف من القيود المفروضة على الاحتياطيات وتفضي بالتالي ، الى تشجيع السياسات التوسعية المؤدية الى التضخم . ومن جهة أخرى ، اذا نشأت السيولات من العملة الاجنبية عن الافتراضات بهدف تمويل حالات العجز الناجمة عن الزيادات في الاسعار الدولية ، او اذا حصلت السلطات الرسمية على هذه السيولات وأعيد ايداعها في الخارج بهدف اقامة احتياطيات من القطع الاجنبي لتمويل حالات العجز في المستقبل فانه لن تحدث نتيجة لذلك ، زيادة في عرض النقد المحلي ، في الاحوال العادية . وهذا يصح ، خاصة ، في حالة البلدان النامية اذ ان احتياطيات القطع الاجنبي تستخدم للتكيف مع التضخم بدلا من أن تستحثه^(٢٤) .

(٢١) انظر ، مثلا ، H.Genberg and A.K.Swoboda, "Worldwide Inflation Under the Dollar Standard" (Graduate Institute of International Studies, discussion paper n^o. 12, Geneva, 1977); H.R.Heller, "International Reserves and Worldwide Inflation", IMF Staff Papers, Vol. XXIII, No. 1, March 1976

(٢٢) انظر مثلا ، - M.S.Khan, "Inflation and International Reserves: A Time Series Analysis", IMF Staff Papers, Vol. XXVI, No. 4, December 1979.

(٢٣) تبين ، مثلا ، ان جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ شهدت ، في ظل النظام الموحد للمعدل الثابت لصرف الدولار ، زيادة في عرض نقدهما المحلي بسبب التدفق الداخلي للعملة الاجنبية التي زادت احتياطيهما من القطع الأجنبي .

(٢٤) كما سيتبين من الفرع جيم من الفصل الرابع ، كانت الزيادة في العجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية غير المصدرة للنفظ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، تعود ، الى حد كبير ، الى الزيادات في أسعار الواردات .

٦٢- وأثيرت ، بنفس النزعة ، مخاوف مفادها أن نمو اسواق العملات المتداولة خارج أوطانها سيسفر ، عن طريق الزيادة في السيولة الدولية ، عن نتائج تضخمية بالنسبة للاقتصاد العالمي . وهناك من يذهب الى أن المضاعف الائتماني سيكون مرتغعا جدا نظرا لعدم خضوع العمليات المصرفية في أسواق العملات المتداولة خارج أوطانها لمتطلبات الاحتياطات . ومع ذلك فقد اشارت التقديرات الى أن الحجم الحقيقي للمضاعف سيكون منخفضا جدا بما يقارب الوحدة^(٢٥) ، عندما يتخذ كل الاجابات المتعلقة بمحفظة الاوراق المالية في الحساب . وعلى أية حال فان من الواضح أن أسواق العملات المتداولة خارج أوطانها تؤدي الى ادامة السيولة الناشئة عن حالات العجز في موازين مدفوعات البلدان ذات العملات الاحتياطية . والواقع ان ائتمانات العملات المتداولة خارج أوطانها وفرت السيولة للبلدان النامية لتمويل حالات العجز في موازين مدفوعاتها . ومع ذلك فان بعض البلدان النامية ، ولا سيما اشدها فقرا ، لا تملك حرية الوصول الى هذه المصادر . وعلاوة على ذلك فان الارتفاع النسبي في أسعار الفائدة السائدة في الاسواق المالية الدولية في السنوات الاخيرة قد جعل هذا المصدر من مصادر التمويل باهظ الكلفة .

٦٣- بيد أن هناك جانبين من جوانب الاسواق المالية الدولية قد يؤديان ، بشكل غير مباشر الى خلق تحيزات تضخمية . أولهما أن الخصوم الدولية للمصارف تجعل السيطرة على عرض النقد المحلي أمرا اشق وذلك بزيادة صعوبة تحديد وتفسير الكميات النقدية الكلية وثانيهما أن اسواق العملات المتداولة خارج أوطانها تزيد من حركة وحجم التدفقات الرأسمالية وكذلك من قابلية استبدال الاصول المالية المشابهة والمعقودة بمختلف العملات بما يؤدي الى زيادة عدم استقرار أسعار الصرف . ويحدث التحيز التضخمي لان التصلب السعري النزولي في بلد ارتفعت قيمة عملته يعني أن التغيير الطارئ على سعر الصرف لم يعوض تعويضا كاملا ، في حين ينعكس انخفاض قيمة العملة النسبي في البلدان الاخرى ، في زيادة في مستويات أسعارها المحلية . وعلاوة على ذلك ، اذا ما تم حث بلد ارتفعت قيمة عملته على التدخل في اسواق الصرف ، فان عدم استقرار سعر الصرف قد يزيد من قاعدته النقدية وعرض النقد لديه اذا لم يتم تعقيم تدفقات الاحتياطات الى الداخل واذا لم يتغير المضاعف النقدي .

٦٤- اما التطور الدولي الثاني الوثيق الصلة والذي ينبغي ايلأوه بعض العناية فقد طرأ على نظام أسعار الصرف . وقد ابرز انهيار نظام بريتون وودز لاسعار الصرف الثابتة والاستعاضة عنه بدرجات مختلفة من المرونة في أسعار الصرف منذ عام ١٩٧٣ ، مسألة أثر الاسعار الثابتة والمرونة على التوالي ، على التضخم العالمي . اذ ينبغي لاسعار الصرف المرونة ، من الناحية النظرية ، أن تحمي بلدا ما من التضخم الذي تنقله اليه بلدان أخرى . غير انه تبين ان اسعار الصرف لا تحدد ، في الاجل القصير ، بمعدلات التضخم النسبية ، وعليه لا يمكن تعويض الزيادات في الاسعار الاجنبية ، في الاجل القصير ، تعويضا تاما ، عن طريق احداث تغييرات في أسعار الصرف .

٦٥- ويذهب البعض أيضا الى أن نظام اسعار الصرف الثابتة يفرض بعض الانضباط على ادارة الطلب من خلال القيود المفروضة على الاحتياطات ، في حين أن نظام أسعار الصرف المرونة بحمايته البلدان من المؤشرات الخارجية لا يجسد مثل هذه القيود ومع ذلك ، وبقدر ما يؤدي التضخم

(٢٥) انظر ، على سبيل المثال ، J.Hewson and E.Sakakibari, the Eurocurrency Markets and their Implications (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1975).

المحلي الى تخفيض قيمة العملة ، فان الخوف من حدوث زيادة كبيرة اضطرارية في الاسعار قد يشكل حاجزا يحول دون تطبيق السياسات التضخمية .

٦٦- وأخيرا ، فان بإمكان تصلب الاسعار النزولي ، كما جاء أعلاه ، أن يجعل اسعار الصرف المرنة أكثر نزوعا الى التضخم خاصة في الحالات التي تكون فيها أسعار الصرف غير ثابتة .

٦٧- غير أن النظام الحالي هو نظام " تعويم موجه " ، فيما يتعلق بالبلدان الصناعية ، وكون اسعار الصرف المرنة لا توفر الحماية الكاملة يعني أن البلدان ، وخاصة البلدان الصغيرة ذات الاقتصادات المفتوحة ، ستواجه تغذية عكسية سعرية محلية ناجمة عن التغيرات الطارئة على أسعار الصرف . وعليه فانها مضطرة الى التدخل تدخلا فعالا في أسواق الصرف . ويجمع هذا النظام الهجين بين آليات الانتقال لكل من نظامي أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة وقد يؤدي في النهاية ، الى تعزيز الاتجاهات السائدة في الاسعار التضخمية .

٦٨- أما التطور الثالث ، نحو تكامل لسوق السلع ، على الصعيد الدولي ، فان له بعض الآثار بالنسبة لآليات تحديد الاسعار في هذه الاسواق . فالاسواق ، بالنسبة لكثير من المواد الخام ، ذات طابع دولي والنتيجة أن أحاد البلدان ، وخاصة البلدان الصغيرة ، هي من البلدان الآخذة للأسعار ، وفي حالة المصنوعات تعارض الشركات عبر الوطنية سيطرة عالمية على الانتاج والتسويق ولها ، في بعض الحالات ، القدرة على تحديد الأسعار دوليا (٢٦) . وبالمثل فان الكارتلات الدولية للمنتجين أو المستهلكين يؤثران بالفعل في تكوين الاسعار الدولية في حالات معينة . وكما جاء أعلاه فان أسعار المنتجات غير المنتجات الرئيسية لا تستجيب كثيرا لتقلبات الطلب القصيرة الأجل ، بل انها تنزع الى الهبوط بشكل ثابت . وهذا يصح أيضا على الأسعار المحددة في الأسواق الدولية . (وتتم في الفرع التالي دراسة التجربة التاريخية فيما يتعلق بالأسعار الدولية ، بشيء من التفصيل) .

٦٩- وفي الختام ، يبدو أن زيادة التكامل بين السلع والأسواق العالمية قد أدى الى زيادة استشراف الضغوط التضخمية في الاقتصاد العالمي بشكل أسرع وأكثر فعالية . وهذا قد يعني ، الى حد ما ، أن الاقتصاد العالمي قد أصبح هشاً أكثر من ذي قبل وأصبح أكثر تأثراً بظهور التضخم على نطاق واسع . وينتج عن ذلك أن العوامل الدولية التي تشكل النظام الاقتصادي العالمي تحتوى على اتجاهات تضخمية تصعب مقاومتها على صعيد البلد الواحد . وهذا يبرز الحاجة الى تعاون البلدان ، على الصعيد الدولي ، لتسيق سياساتها وادخال بعض الاصلاحات على النظام . ولا بد ، خاصة ، من انشاء مورد للسيولة ذى صبغة دولية حقيقية ، ويكون مراقبا دوليا ومسخرًا لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي . ومن العناصر في مثل هذا الاصلاح تعزيز الدور الذى تضطلع به حقوق السحب الخاصة . ولا زال النظام الحالي لايجاد السيولة الدولية يعتمد على الخصوم الناجمة عن حالات العجز في موازين مدفوعات بلدان العملات الاحتياطية ، وعلى السياسات النقدية التي تتجهها تلك البلدان . ويتجلى قصور هذا النظام في أنه يستطيع ، من جهة ، أن يحث

(٢٦) كما هو الشأن بالنسبة للمنتجين الوطنيين الذين تم تحليل وضعهم أعلاه ، تقوم الشركات عبر الوطنية أيضا بتحديد أسعارها بعد اتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بالهامش التجارى والتكليف .

التضخم في البلدان ذات الفائض في موازين مدفوعاتها ، في حين تعاني البلدان الأخرى ، وخاصة البلدان النامية التي لا تعيد الا افادة هزيلة من الأسواق العالمية ، من جهة أخرى ، من عدم كفاية السيولة الدولية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها في مجال موازين المدفوعات *

جيم - اتجاهات أسعار السلع المتاجر بها دوليا : تجربة فترة ما بعد الحرب

٧٠ - تحكّم اتجاهات أسعار السلع المتاجر بها دوليا قوى معقدة ومتشابكة تختلف اختلافا كبيرا من سلعة أساسية الى أخرى * ولأن الطلب على معظم السلع الأساسية الرئيسية وعرضها غير مرنين من الناحية السعرية ، في الأجل القصير ، فان أسعارها السوقية تميل الى أنها شديدة التأثير بالتغيرات الصغيرة نسبيا التي تطرأ على الطلب والعرض ، وبالطبع فان النمط يختلف من سلعة أساسية الى أخرى رهنا بكل من ملامح الانتاج والاستخدامات النهائية * وعلاوة على ذلك فان السهولة النسبية التي يمكن بها الحفاظ على مخزونات عدد كبير من السلع الأساسية تعني أن المضاربة أيضا تلعب دورا في هذا المضمار * فعلى سبيل المثال يعكس انخفاض مستوى أسعار عدد كبير من السلع الأساسية ، في الوقت الحالي ، التشاؤم السائد فيما يتعلق بمستقبل معدل التوسع في الطلب ، محترنا بجاذبية شراء المستندات العالمية التي تحمل معدلات مرتفعة للعائد ، وما يقابلها أي ارتفاع التكلفة العالية للحفاظ على المخزونات *

٧١ - وعلى العكس من ذلك فقد أصبحت أسعار المصنوعات أقل تأثرا بالتغيرات الطارئة على الطلب وأصبحت تحكّمها أكثر فأكثر عوامل التكلفة في البلدان التي تصدر مثل هذه السلع ، وبالتالي فان أسعار صادرات المصنوعات ترتبط ، بشكل عام ، ارتباطا وثيقا بمستوى التضخم في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة * ومن الآثار المباشرة للاختلاف في آليات الاسعار التي تحكّم السلع الأساسية والمصنوعات أن معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية مقابل المصنوعات تتأثر كثيرا بالتقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي * ونتيجة لذلك يمكن أن يتوقع أن تعاني ، البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية بشكل عام ، من خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري خلال فترات التضخم الركودي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة *

٧٢ - وبالرغم من هذه الملاحظات العامة فان اتجاهات أسعار السلع المتاجر بها دوليا كانت مختلفة ، الى حد ما ، في السبعينات عنها في الخمسينات والستينات (أنظر الجدول ٦ أدناه) أولا ، لأن معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية بالمقارنة مع المصنوعات ، لم تتدهور تد هورا ملحوظا خلال السبعينات ، بالمقارنة مع التجربة الأولى لفترة ما بعد الحرب (٢٧) ، بالرغم من استمرار تد هور معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية بالمقارنة مع الآلات خاصة * ثانيا ، ارتفعت

(٢٧) ومع ذلك فان معدلات التبادل التجاري قد تدهورت تد هورا ملحوظا في أوائل الثمانينات ، أنظر : تقرير التجارة والتنمية (UNCTAD/TDR/2) ، سيصدر كمنشور من منشورات الأمم المتحدة) ، الجزء الأول ، الفصل الأول *

أسعار السلع المتاجر بها بمعدل سريع نسبيا خلال السبعينات • حيث حدثت أكبر الزيادات في النفط الذي ارتفع سعره ، على العكس من اتجاهات الخمسينات والستينات ، بمعدل يقارب ثمانسي مرات سعر قيم الوحدة بالنسبة لصادرات المصنوعات • وازداد الرقم القياسي لقيمة الوحدة بالنسبة لصادرات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من المصنوعات بمتوسط معدل سنوي يبلغ (١١) في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ ، بالمقارنة مع ١٩٩ في المائة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠. ثالثا أن تقلبات الأسعار الدولية كانت أكثر حدة منها في الفترات التي سبقتها • وعلى غرار الأنماط الماضية كانت التقلبات في أسعار الأغذية أكبر من التقلبات في أسعار معظم السلع الأخرى المتاجر بها •

٢٣- وقد كانت الخمسينات ، بعد حدوث ارتفاع حاد في عام ١٩٥١ ، فترة انخفضت فيها أسعار السلع الأساسية ، بشكل عام ، نتيجة لانخفاض في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية تلك بالمقارنة مع المصنوعات بمتوسط معدل سنوي قدره حوالي ٢٨ في المائة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠. وبالرغم من حدوث مزيد من التدهور للموسم في معدلات التبادل التجاري هذه ، خلال الستينات ، فإنه لم يكن هاما جدا في سياق التقلبات الكبيرة التي تسم ، على نحو نموذجي ، أسعار السلع الأساسية • ومع ذلك ، وعلى النقيض من أسعار السلع الأساسية الأخرى ، فإن أسعار النفط قد استمرت في الانخفاض أو الركود بالقيمة الاسمية خلال الستينات ، وانخفضت معدلات التبادل التجاري للنفط بالمقارنة مع المصنوعات بمتوسط معدل سنوي قدره ٣٤ في المائة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠ •

٢٤- وبحلول السبعينات بدأت أسعار السلع المتاجر بها تتسارع ، في الوقت الذي ضرب فيه التضخم أطنابه في البلدان الصناعية ، وبعد انخفاض حاد في عام ١٩٧١ تركّز على المشروبات والمعادن ، ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤. وقد أدى التوسع المنسق زمنيا ، على نحو غير عادل ، في الانتاج الصناعي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، الى زيادات حادة في أسعار الالياف ، ابتداء من منتصف ١٩٧٢ ، وفي أسعار المعادن بعد ذلك ببضعة أشهر • وفي عام ١٩٧١ ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٢٧ في المائة تبعثها ارتفاع أقل في عام ١٩٧٢ ، ثم تضاعفت ، في عام ١٩٧٤ ، أكثر من ثلاث مرات • وقد بدأت أسعار الأغذية في الارتفاع فعلا بقوة بحلول أواخر عام ١٩٧١ في أعقاب فساد المحاصيل في عدد من البلدان والزيادة الحادة في تكاليف الأسمدة • وقد كانت هذه الأسعار مستمرة في الارتفاع في الجزء الأول من عام ١٩٧٤ عندما كانت بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد دخلت بالفعل فترة انتكاس خطير وكانت أسعار عدد كبير من السلع الأساسية الأخرى آخذة في التدهور •

٢٥- وفي عام ١٩٧٥ ، انخفض الرقم القياسي لأسعار السلع الأساسية ، باستثناء النفط ، بنسبة ١٨ في المائة ، مع تدني كل من الانتاج الصناعي والنتاج المحلي الاجمالي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • ومع ذلك فقد ازدادت أسعار واردات السلع المصنوعة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بأكثر من ١٢ في المائة • وارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعا حادا ابتداء من منتصف عام ١٩٧٥ ، وبدأت أسعار عدد كبير من السلع الأساسية في الانتعاش بحلول أواخر ذلك العام ، عندما بدأت بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تتعش بعد بلوغ الحد الأدنى من الانتكاس • ومن جهة أخرى فإن أسعار النفط قد ارتفعت بسرعة أقل من سرعة أسعار المصنوعات بعد الزيادات الحادة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، بالرغم من أنها استمرت في الزيادة بالقيمة الاسمية •

الجدول ٦

الأرقام القياسية لأسعار السلع المتاجر بها دولياً ١٩٥٠-١٩٨١

(١٠٠ = ١٩٧٠)

المصنوعات (ج)	النفط الخام	السلع الأساسية (باستثناء النفط)				السنة	
		المواد الزراعية الخام	المعادن	المشروبات الاستوائية	الأغذية (ب)		
٦٩٠	٠٠	١٧٥٠	٥٥٤	٠٠	٨٨٢	٩٧٢	١٩٥٠
٨١٨	٠٠	٢٣٧٨	٧٢٣	٠٠	٩٨١	١٢٤٣	١٩٥١
١٠٠٠	٠٠	١٥٥٤	٨٤٧	٠٠	٩١٨	١٠٦٢	١٩٥٢
٨٠١	٠٠	١٢٣٥	٧٤٦	٠٠	٩٣٦	٩٨٢	١٩٥٣
٧٨٤	٠٠	١٢٣٥	٧٠١	٠٠	١١٣٤	١٠٩٢	١٩٥٤
٧٩٢	١٣٢٢	١٥٤٤	٨٤٧	١١٦٨	٩٤٥	١٠٧٢	١٩٥٥
٨٢٦	١٢٧٤	١٣٥٩	٨٧٠	١١٣٧	٩١٨	١٠٣٢	١٩٥٦
٨٣٥	١٤٣٨	١٣٢٨	٧٥٧	١١٠٦	٩١٨	٩٩٢	١٩٥٧
٨٣٢	١٤١٣	١١٠٨	٧٠٤	١٠٩٩	٨٥٣	٩٠٣	١٩٥٨
٨١٥	١٢٠٧	١٢٢٧	٦٨٤	٩٢٧	٨٥٥	٨٩١	١٩٥٩
٨٣٥	١١٥٧	١٢٨٣	٦٩٧	٨٦٤	٨٤٣	٨٩٠	١٩٦٠
٨٥٢	١١١٧	١١٩٥	٦٩٥	٨١٣	٨١٦	٨٥٦	١٩٦١
٨٥٢	١٠٩١	١١٤٦	٦٧٩	٧٩٤	٨٣٢	٨٣٨	١٩٦٢
٨٥٢	١٠٨٣	١١٧٢	٦٦٨	٧٧٤	٩٨٤	٨٩١	١٩٦٣
٨٧٠	١٠٢٥	١١٧٣	٨٣٠	٨٩٣	٩٥٧	٩٥١	١٩٦٤
٨٨٤	١٠٢٥	١١٣٩	٩١٤	٨١٠	٨٨٩	٩٣٢	١٩٦٥
٩٠٦	١٠٢٥	١١٦٨	٩٨٢	٨٤٤	٨٨٩	٩٦٢	١٩٦٦
٩٠٨	١٠٢٥	١٠٦١	٨٣٩	٨٤٦	٩٠٧	٩٠١	١٩٦٧
٩٠٨	١٠٠٠	١٠٣٤	٨٦٢	٨٥٣	٨٧٨	٨٩٤	١٩٦٨
٩٤٤	٩٨٤	١٠٩٨	٩٤٩	٨٨٤	٩٥٠	٩٦٥	١٩٦٩
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٩٧٠
١٠٥٦	١٢٧٣	٩٩٥	٨٤٦	٩٢٣	١٠٢٠	٩٤٣	١٩٧١
١١٤٨	١٤٦٣	١٣٠١	٨٦٦	١٠١٠	١١٦٨	١٠٧٥	١٩٧٢
١٣٥٢	٢٠٨٣	٢٣٣٢	١٢٧١	١٢٤٦	١٧٩٨	١٦٥٦	١٩٧٣
١٦٤٨	٧٥٢١	٢٢٤٩	١٥٨٨	١٤٨٨	٢٨٨٠	٢١١٥	١٩٧٤
١٨٥٢	٨٢٦٥	١٨٠٥	١٢٨٠	١٤٣١	٢٢٦٨	١٧٣٤	١٩٧٥
١٨٥٢	٨٨٧٦	٢٢٤٢	١٣٥٧	٢٧٤٣	١٨٥٠	١٩٥٣	١٩٧٦
٢٠١٦	٩٥٦٢	٢٣١٤	١٤٥٧	٤٧٥٠	١٧٨٢	٢٣٧٧	١٩٧٧
٢٣١٥	٩٧٩٣	٢٤٨٩	١٥٣٨	٣٤٤٦	٢٠٣٢	٢٢٦٦	١٩٧٨
٢٦٤٨	١٣٠٨٣	٣٠٣٦	١٩٩٦	٣٦٤٧	٢٣١٨	٢٦٣٨	١٩٧٩
٢٨٧٠	٢٢٠٩٩	٣١٦١	٢٢٠٩	٣٢٠٢	٣١٠٧	٢٨٩٤	١٩٨٠
٢٧٢٥	٢٥٠٥٨	٢٨٥٢	١٩١٠	٢٤٩٠	٢٦٨٠	٢٤٧٠	١٩٨١

المصادر : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية ، أعداد مختلفة والأونكتاد ، دليل احصاءات التجارة الدولية والتتمة ، أعداد مختلفة .

(أ) بما في ذلك النفط في السنوات ١٩٥٠-١٩٥٦ .

(ب) بما في ذلك المشروبات الاستوائية في السنوات ١٩٥٠-١٩٥٦ .

(ج) الرقم القياسي لقيمة الوحدة لصادرات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من السلع المصنعة .

٧٦- وقد حدثت في كل من عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ تقلبات شديدة في أسعار الأغذية كما حدث ، بشكل عام ، تباين متزايد في حركات أسعار المصنوعات والسلع الأساسية . ومع ذلك فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية بقوة ، خلال عام ١٩٧٩ ، وبلغت ذروتها في أوائل عام ١٩٨٠ . وكان الانخفاض الذي تلا ذلك واضحا للغاية .

٧٧- ويبين هذا العرض التاريخي الموجز أن اتجاهات أسعار السلع الأساسية ، بصورة عامة ، تختلف اختلافا تاما عن اتجاهات أسعار المصنوعات في الأجل القصير . ومما يؤدي هذا الاستنتاج استقصاء تجريبي ، يرد في الجدول ٧ ويشير إلى أن التغييرات الطارئة على الطلب الكلي تؤثر تأثيرا قويا ، على نحو خاص ، في أسعار المواد الخام سواء كانت زراعية أم غير زراعية ، بيد أنه ليس لها أي أثر ذي شأن على حركات أسعار المصنوعات . وعلاوة على ذلك فإن لمعدل التضخم علاقة جد هامة ووثيقة بالزيادات في أسعار المصنوعات بما يوضح الافتراض القائل بأن الاتجاه نحو التسعير الهامشي هو السائد في هذا القطاع .

٧٨- وبالرغم من أن النتائج المذكورة أعلاه تعطي صورة واضحة عن اتجاهات أسعار السلع الأساسية المتصلة بأسعار المصنوعات خلال دورة الأعمال التجارية ، فإن معرفة ما إذا كان بالإمكان تحديد تدهور أسعار السلع الأساسية المتصلة بأسعار المصنوعات بوصفه اتجاها أطول أجلا ، أمر أقل وضوحا .

٧٩- وفي الجدول ٨ أدناه ، ترد اتجاهات معدلات نوعيم وحدات صادرات ست من كبرى المجموعات السلعية بالنسبة لكل من الفترتين ١٩٥٥-١٩٧٠ و ١٩٧٠-١٩٧٩ ، وبالنسبة للفترتين مجتمعين (٢٨) . وقد اختيرت الفترتان بحيث تصادف الفترة الثانية ، تقريبا ، فترة تباطؤ النمو وارتفاع التضخم التي يتخبط فيها الاقتصاد العالمي حاليا .

٨٠- وكما يتبين من الجدول ، فإن معدل النمو السنوي لقيمة الوحدة لكل تدفقات الصادرات ، مجتمعة ، قد تسارع بشكل واضح من ٥٠ في المائة فقط خلال ١٩٥٥-١٩٧٠ إلى ١٣ في المائة خلال ١٩٧٠-١٩٧٩ . وما يمكن ملاحظته هو أن المعدل قد بلغ ، خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٧٠ متوسطا أقل من ١ في المائة بالنسبة لكل المجموعات السلعية باستثناء الآلات ومعدات النقل (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٧) التي قارب معدلها ٢ في المائة ، وبالنسبة للمواد الخام وأنواع الوقود والكيماويات التي كان معدلها سلبيا . وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩ ارتفع معدل النمو السنوي إلى حوالي ١١ في المائة بالنسبة لكل المجموعات السلعية الرئيسية ، باستثناء أنواع الوقود التي تجاوز معدلها ٢٥ في المائة .

٨١- وتبين الأرقام الواردة في الجدول ٨ أن معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية غير الوقودية (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٠ + ١ + ٢ + ٤) وكذلك معدلات التبادل التجاري للمصنوعات الأخرى بالمقارنة مع الآلات ومعدات النقل (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٧) قد تدهورت خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٧٩ ، بالرغم من أن التدهور فيما يتعلق بالمصنوعات ، ككل ، كان طفيفا . ومع ذلك فإن هناك اختلافات كبيرة بين الفترتين المشمولتين . وتعتبر التغييرات

(٢٨) تستخدم اتجاهات معدلات النمو هنا في محاولة للتخفيف من تأثير التقلبات التي تحدث من عام لآخر ، إلى أقصى حد .

الطارئة على معدلات التبادل التجاري للنفط بالمقارنة مع الآلات ومعدات النقل أكثرها استرخاءً للانتباه إذ أنها ارتفعت من ٣٨ في المائة خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٠ إلى ١٣٩ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . كما كان أداء الأغذية والمواد الخام أفضل نسبياً ، في الفترة الثانية بالرغم من أنه ما زال يتكشف عن تدهور طفيف .

الجدول ٧

تأثر أسعار السلع المتاجر بها بالتغيرات الطارئة على الطلب الكلي :
تحليل الارتداد

المعاملات			المعدل الثابت	المجموعة السلعية
معدل التضخم	الطلب الكلي	سعر الصرف		
٣٤٩ (٤٤)	٨٠٥ (٤١)	٠٣٠- (٠٦)	٠٥٧- (٤٢)	السلع الأساسية (أ)
٣٠٤ (٢١)	٣٧٠ (٢١)	١٢٧- (١٠)	٠٣٣- (٣١)	الأغذية
٣٩٠ (٣٢)	٩٧٣ (٣٣)	٢٧٤ (٣٦)	٠٦٥- (٣١)	المشروبات
٢٧٩ (٣٢)	٧٧٧ (٣٧)	٠٢٤- (٠٤)	٠٥٠- (٣٤)	المعادن
٤٣٢ (٤٤)	١٢٤٦ (٥١)	١١١- (١٨)	٠٨٣- (٤٩)	المواد الزراعية الخام
٥٣٤ (١٤)	٨١١- (٠٩)	١٣٠ (٠٥)	٠١٠ (٠٢)	النفط
١٣٣ (٥٠)	٠٢٥- (٠٤)	٠٦١- (٣٧)	٠٠٣- (٠٧)	المصنوعات

المصدر : حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد الى مصادر دولية *

ملاحظة : معاملات ارتداد معدل نمو المتغير مبينة في معدل نمو كل رقم قياسي سعري * والأرقام الواردة بين قوسين هي قيم ثالثة * أما سعر الصرف فهو الرقم القياسي المرجح للنتائج المحلي الاجمالي لسعر صرف الدولار الأمريكي بالمقارنة مع بقية العالم * وينوب الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عن الطلب الكلي وينوب معامل تحمية التضخم في ناتجها المحلي الاجمالي عن التضخم *

(أ) باستثناء النفط *

الجدول ٨

الاتجاهات في (أ) قيم وحدات الصادرات في بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة
 حسب المجموعة السلعية ١٩٥٥-١٩٧٩
 (النسب المئوية لمعدل الزيادة)

معدلات التبادل التجارى (ب)		قيم وحدات الصادرات		المجموعة السلعية
١٩٧٩-١٩٧٠	١٩٥٥-١٩٧٠	١٩٧٩-١٩٧٠	١٩٥٥-١٩٧٠	
٠٠٦	١٤٠	١١٣	٠٤	الأغذية والمشروبات (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ١+٠)
٠٨٠	٢٠٠	١١٠	٠٢	المواد الخام (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٤+٢)
١٣٩	٢٨٠	٢٥٧	١٠	أنواع الوقود (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٣)
٠١٠	٣٤٠	٢١٤	١٢	الكيمائيات (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٥)
٠٠	٠٠	١١٦	١٨	الآلات ومعدات النقل (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٧)
١٤٠	٠٩٠	١٠٥	٠٩	المصنوعات الأخرى (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٨+٦)
٠٠	٠٠	١٠٣	٥	المجموع

المصدر: الأمم المتحدة، الحرية الإحصائية، أعداد مختلفة.

(أ) محتسبة بواسطة ارتداد خطي.

(ب) بالنسبة للمجموعة السلعية المذكورة، فيما يتعلق بصادرات الآلات ومعدات النقل.

الفصل الرابع

عواقب التضخم العالمي بالنسبة الى البلدان النامية

ألف - طرق انتقال التضخم الى البلدان النامية

٨٢ - بوجه عام ، تتأثر البلدان النامية بالعوامل الخارجية أكثر من البلدان المتقدمة ، بالنظر الى قدرتها المحدودة على التكيف . وتبعاً لدرجة انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف ، قد يهيمن التضخم المستورد على الأسباب المحلية ، اذ يتعين على البلدان ان تستوعب الزيادات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية . الا ان معدلات التضخم تكون في بعض البلدان أعلى بكثير من المتوسط العالمي وذات منشأ محلي بالدرجة الأولى ، ومع ذلك ، فان التضخم المستورد قد يزيد من حدة التضخم المحلي من خلال سياسات التكيف المحلية الهادفة الى تجنب تخفيضات حادة في الانتاج .

٨٣ - ويتوقف أثر التضخم الدولي على الاقتصاد المحلي ، الى حد ما ، على التفاعل بين العوامل الخارجية والخصائص الهيكلية المحلية للاقتصاد ، ويمكن بوجه عام تمييز ثلاث قنوات انتقال :

(أ) التغييرات في الطلب على صادرات البلدان النامية ، الناشئة عن التغييرات في مستويات دخل شركائها التجاريين ؛

(ب) الآثار المباشرة لأسعار السلع المتجر بها ، التي قد تختلف تبعاً لما اذا كانت الأسعار المتأثرة هي أسعار الواردات او الصادرات ؛

(ج) الآثار النقدية للسيولة الخارجية .

٨٤ - وتؤدي الزيادات التي تطرأ على مجمل الطلب في البلدان المتقدمة الى زيادة مقابلة في الطلب على صادرات البلدان النامية من المنتجات الأولية . وهذا يؤدي الى ازدياد الايرادات والنفقات في الاقتصاد المحلي للمصدر ، ازدياد يمكن أن يؤدي ، بالنظر الى عدم مرونة العرض ، الى ارتفاع المستويات المحلية للأسعار .

٨٥ - ثانياً ، ان التضخم قد ينشأ أيضاً بصورة مباشرة من تأثير ارتفاع أسعار الواردات او الصادرات او كليهما معاً . فأسعار السلع المتجر بها دولياً يتم الى حد كبير تحديدها خارج البلد بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، وهي غير مرتبطة بتقلبات الطلب داخل هذه البلدان . وهذه القناة هي أهم قنوات الانتقال بالنسبة للبلدان النامية ، وقد تكون العامل الحاسم في البلدان التي لديها تجارة دولية كبيرة .

٨٦ - ويؤثر ازدياد أسعار السلع التامة الصنع المستوردة تأثيراً مباشراً في الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية ، في حين ان ازدياد أسعار المدخلات المستوردة يؤدي الى زيادة في تكاليف الانتاج المحلي ، تؤثر في مستوى الأسعار بغد فاصل زمني معين . واذا أدى ازدياد الأسعار الى عجز كبير في المدفوعات واضطر البلد نتيجة لذلك الى تخفيض قيمة عملته ، فان ازدياد الأسعار المحلية للواردات سيكون أعلى حتى من الازدياد الأصلي لأسعار الواردات المعبر عنها بالعملية الأجنبية . وقد تكون لازدياد أسعار الصادرات آثار معاكسة لآثار ازدياد أسعار الواردات اذا كانت المنتجات المعدة للتصدير تستخدم في انتاج سلع محلية . الا ان ازدياد القوة الشرائية نتيجة لازدياد أسعار الصادرات بالقياس الى أسعار الواردات قد يؤدي أيضاً الى ازدياد الطلب على

السلع المنتجة محليا * واذا كانت مروونات عرض هذه السلع منخفضة ، فقد ينجم عن ذلك تضخم ذو شأن * وهذه هي الحال ، على ما يبدو ، في عدد من البلدان النامية المصدرة للنفط *
٨٧ - أما التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك بسبب تغيرات الأسعار ، فإنها قد تغير الأثر النهائي على المستوى العام للأسعار * فازدياد أسعار السلع المستوردة التي يتصف الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة ، مثل الأغذية والنفط ، قد يؤدي الى تحول مجمل الطلب عن السلع والخدمات المنتجة محليا * وبسبب ما ينجم عن تحول الطلب من نتائج ضارة بالانتاج والعمالة ، فإن الحكومات كثيرا ما تتخذ تدابير لتوسيع مجمل الطلب ، وهذه التدابير غالبا ما تجعل التضخم ينتشر الى قطاعات اقتصادية أخرى * وفي الحالة الخاصة التي لا يتم فيها استيعاب التضخم المستورد ، فإن تحولات الطلب نفسها قد تخفف من الضغوط التضخمية المحلية ، فتقلل بعض الشيء من الأثر التضخمي الكلي لازدياد أسعار الواردات (٢٩) . وهناك أسلوب آخر يمكن ان يؤدي الى تغيرات في أنماط الاستهلاك وهو عندما تتنافس السلع المستوردة منافسة مباشرة مع السلع المنتجة محليا * وفي هذه الحالة ، تميل أسعار البدائل المحلية الى الارتفاع وكذلك أسعار الواردات ، ليس فقط نتيجة لتحولات الطلب ، بل أيضا لأنه يكون أمام الموردين المحليين مجال أكبر لزيادة أسعارهم *

٨٨ - ان تأثير الصلة السعرية الدولية المباشرة على التضخم في كل بلد بعفده مرتبط على الأرجح بدرجة انفتاح هذا البلد على التجارة الدولية وكذلك بأنماط تجارته * وهو يتوقف أيضا على نظام أسعار الصرف الذي يعتمد عليه البلد * وقد اعتمدت أغلبية البلدان النامية ، في اطار نظام أسعار الصرف المختلط الحالي ، ترتيبات يتم بموجبها ربط عملاتها بدولار الولايات المتحدة أو بعقالات شركائها التجاريين الرئيسيين * وقامت بلدان أخرى بربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة او بسلة عملات * وهكذا تتأثر معظم البلدان النامية بتغيرات أسعار الصرف بين العملة او العملات التي ترتبط بها عملتها من جهة ، والعملات الرئيسية الأخرى ، من جهة أخرى ، بالإضافة الى تأثرها بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار والتي تنتقل اليها من البلد الذي ربطت عملتها بعملته *

٨٩ - وأخيرا ، تعمل القناة النقدية لانتقال التضخم من خلال تأثير السيولة الخارجية على الاقتصاد * فارتفاع احتياطيات بلد ما من القطع الأجنبي سيؤدي الى زيادة القاعدة النقدية المحلية (في حال عدم اتخاذ تدابير تعقيم حكومية) أو ، بتخفيفه من قيد القطع الأجنبي المفروض على الحكومات ، يمكن ان يشجع هذه الحكومات على انتهاج سياسات توسعية بدرجة أكبر * وعلى الرغم من ان هذه الآليات قد تكون لعبت دورا ما في انتقال التضخم في حالة البلدان التي تفتقر الى وسائل مناسبة للتحكم في القاعدة النقدية ، فإنه يبدو بوجه عام انها كانت أقل القنوات الثلاث أهمية *

٩٠ - وكما ذكر سابقا ، يتوقف مدى تأثير العوامل الخارجية في الاقتصاد ، الى حد ما ، على تفاعلها مع العوامل الهيكلية المحلية * وهذه العوامل الأخيرة هي جزء من هيكل اجتماعي - اقتصادي دينامي يجسد ، في سياق عملية التنمية ، توترات بين قطاعات الاقتصاد وبين المجموعات الاجتماعية ، توترات يمكن ان تكون مصادر للتضخم *

(٢٩) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا للأثار المحلية للتضخم المستورد ، أنظر الفرع

التالي *

٩١- وفي محاولة لتفسير التضخم ذي المنشأ المحلي في البلدان النامية ، شددت النظرية التقليدية على دور خلق النقد ، بصرف النظر عما اذا كان الضغط التضخمي يعتبر من طائفة الضغوط الناجمة عن ازدياد الطلب او تلك الناجمة عن ازدياد النفقات . فعلى سبيل المثال ، يقول أصحاب النظرية النقدية ان التضخم يرجع الى العرض المفرط للنقد ، الذي أنشئ ، جزئيا على الأقل ، لتمويل عجز في الميزانية الحكومية . ويقال في بعض الحالات ان التضخم يميل الى ان يكون ذاتي التوالد ، لأن عجز الميزانية الحكومية نفسه هو دالة لمعدل التضخم (٣٠) مادامت النفقات الحكومية تزداد مع التضخم ، في حين ان الايرادات الحكومية تميل الى التزايد بسرعة أقل ، بسبب التأخر في جباية الضرائب . ويجب ان يضاف هنا ان ضعف النظام الضريبي وتخلف الأسواق المحلية لرؤوس الأموال في هذه البلدان كثيرا ما يكمن خلف قيام المصرف المركزي بتمويل عجز الميزانية الحكومية مباشرة .

٩٢- ويقول دعاة النظرية البنوية للتضخم ان النهج المشار اليه أعلاه لا يراعي طبيعة التغيير الهيكلي الملازم لعملية التنمية . فعلى سبيل المثال ، قد تواجه الجهود المبذولة للتعبئة بالتمية عدم مرونة فيما يتصل بانتاج الأغذية وعدم كفاية القوة الشرائية للصادرات وعدم استقرارها . ويقال عندئذ ان عملية التصنيع تستتبع تحول الموارد من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي . وازدياد الطلب على المنتجات الزراعية في القطاعات الحضرية لا يمكن تلبيةه بأسعار ثابتة بسبب عدم مرونة العرض المحلي وعدم كفاية القوة الشرائية للصادرات (التي لا تسمح باستيراد كميات كافية من الأغذية) . كما ان انخفاض أسعار السلع المصنعة لا يعوّض ازدياد الأسعار الزراعية . وتكون النتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ارتفاعا تكيف معه السلطات النقدية عندئذ . الا ان هذا ليس سوى مرحلة انتقالية . فمع تقدم التنمية ، يتم توجيه الاستثمار صوب " القطاعات الاختناقية " وتخدم الضغوط التضخمية . كما ان الجهود الرامية الى حفز التنمية عن طريق زيادة استثمارات القطاع العام قد تواجه عدم مرونة فيما يتصل بالزيادات في الايرادات الحكومية . واذا كان عجز الميزانية الناجم عن ذلك يعول عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي ، فانه قد يؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار على المدى القصير ، ولكن ، بالنظر الى ان الايرادات الضريبية ستزداد في النهاية مع توسع الانتاج ، فان هذا الأثر يعتبر أيضا أثرا عابرا .

٩٣- وأيا كانت أسباب التضخم المحلي ، فان النظريتين التقليدية والبنوية تقودان كلاتهما الى استنتاج واحد وهو ان الأسباب المحلية للتضخم كامنة في ضعف الهيكل الاقتصادية وفي عملية التنمية في البلدان النامية . واذا كانت الأسباب معروفة ، فان العلاج ، من ناحية أخرى ، قد يكون صعبا لأنه يتطلب عملية طويلة من التعيير الهيكلي في اقتصادات هذه البلدان . وفي بعض الحالات ، قد لا يكون بالامكان رسم سياسات لمكافحة التضخم تتماشى مع الابقاء على التنمية ، وقد يتعين السماح بدرجة معينة من التضخم اذا أريد بصورة جديدة مواصلة السعي لتحقيق هدف التنمية .

٩٤- وتتجلى التفاعلات بين العوامل الخارجية والمحلية في أشكال عديدة . فعلى سبيل المثال ، ان تضخم أسعار الواردات قد يكون له أثر أقوى اذا كان المنتجون الزراعيون يستوردون المدخلات

Bijan B. Aghevli and Mohsin S. Khan, " Government deficits and the (٣٠) inflationary process in developing countries", IMF Staff Papers, vol. 25, No. 3, September 1978.

مما لو كانوا لا يستوردونها • وقد تنخفض الربحية نتيجة لذلك ، مما يؤدي الى تخفيض الانتاج الزراعي ، بالنظر الى ان صغار المالكين ، الذين على الهامش ، سيتحولون الى أنشطة أخرى • وإذا كانت الأمور الأخرى متساوية ، فان ازدياد النفقات الناجم عن ازدياد أسعار الواردات يميل أيضا الى التقليل من استخدام تلك المدخلات ، كالأسمدة مثلا ، مما يؤدي الى انخفاض انتاجية القطاع الزراعي • وأحد الأمثلة الأخرى هو ان أثر ارتفاع أسعار الصادرات (او الواردات) سيخفف بقدر ما تزيد هذه الأسعار من الايرادات الضريبية المتأتية عن التجارة ، مما يؤدي الى زيادة الايرادات الحكومية بمعدل أسرع من معدل الانفاق الحكومي الناشئ بسبب التضخم ، وبالتالي الى تخفيض عجز هيكل في الميزانية •

باء - أثر ارتفاع مستويات الأسعار المحلية في البلدان النامية

٩٥ - سيسلط الضوء في هذا الفرع على المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بإدارة اقتصاداتها ، من جراء ارتفاع مستويات الأسعار المحلية • وعلى الرغم من ان بعض العواقب المحلية نفسها يمكن ان تصادف في البلدان المتقدمة ، فانه يبدو ان أثر التضخم في البلدان النامية أكثر خطورة بكثير ، نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية ومؤسسية محددة •

١ - الأثر على توزيع الدخل

٩٦ - ان أية عملية تضخمية تحمل معها بوجه عام خسائر حقيقية للمجموعات التي لا ترتفع دخولها الاسمية ارتفاعا يساير التغيرات في مستوى الأسعار • وفي كثير من البلدان النامية ، تشمل هذه المجموعات العمال الحضريين غير المنتسبين الى النقابات والعمال الزراعيين وصغار المنتجين المستقلين العاملين في الزراعة والخدمات ، الذين لا يستطيعون ان يرفعوا أسعارهم بسهولة ، والمستفيدين من المنافع الاجتماعية ، وبدرجة أقل ، بعض العاملين بأجر ، مثل الموظفين الحكوميين • وتوجد في البلدان المتقدمة طرق متنوعة من المفايسة او التعديلات الاستسابية لتجنب هذه الآثار في الأجل المتوسط على الأقل • وقد اعتمدت أيضا بعض هذه الطرق في عدد من البلدان النامية ، وخاصة في البلدان التي لا يعتبر فيها التضخم ظاهرة جديدة والتي يصطبغ فيها الاقتصاد ، الى حد كبير ، بالصبغة النقدية • الا ان المؤسسات غالبا ما تكون ضعيفة جدا بحيث لا تستطيع ابطال آثار التضخم غير المرغوب فيها • وعلاوة على ذلك ، فان درجة تنظيم القوى العاملة وقيمتها من المجموعات المعرضة لخسائر حقيقية من جراء زيادات الأسعار منخفضة بوجه عام في أغلبية البلدان النامية •

٩٧ - ويختلف أثر التضخم المستورد على توزيع الدخل تبعاً لما اذا كان التضخم قد انتقل عن طريق أسعار الصادرات أو أسعار الواردات ، وما اذا كانت السلع الرأسمالية قد تأثرت أكثر من السلع الأخرى • وعندما تؤثر أسعار الصادرات تأثيرا مباشرا في الأسعار التي يحققها المنتجون ، فان الأثر المباشر لزيادة قيم الصادرات يكون بوجه عام زيادة في الأرباح الحقيقية في قطاع الصادرات • وعندما لا يكون ازدياد قيم الصادرات سوى نتيجة لارتفاع الأسعار ، مع عدم حدوث زيادة في الحجم ، فان العمالة والدخل الأجرى الكلي لا يتغيران • أما اذا طرأت أيضا زيادة على أحجام الصادرات ، فيمكن استخدام أيدي عاملة اضافية في قطاع الصادرات • وهذا الأثر يمكن ان يخفف بعض الشيء من زيادة الأرباح المتصلة بدخل الأيدي العاملة • واذا حدث ، نتيجة

للتضخم المستورد ان ارتفعت أسعار السلع الرأسمالية ، أكثر من أسعار السلع الأجرية ، يمكن ان ينتج عن ذلك نوع من الاستبدال في عوامل الانتاج في اتجاه زيادة استخدام الأيدي العاملة • وقد تميل الأجور الحقيقية الى الزيادة كذلك ، تبعاً لمرونة العرض في أسواق العمل •

٩٨- وعندما ينتقل التضخم في المدخلات الزراعية والصناعية عن طريق أسعار الواردات ، فإن الأثر النهائي على توزيع الدخل يتوقف على المرونة السعرية للطلب الاستهلاكي على مختلف السلع النظمة الصنع المستوردة ، وعلى السلع المحلية التي تحتوى على نسبة عالية من المواد المستوردة • ولما كانت المرونة السعرية للعديد من الواردات الأساسية للبلدان النامية منخفضة ، فإنه يمكن للمستوردين ، في معظم الحالات ، ان ينقلوا ارتفاع أسعار الواردات الى المستهلك النهائي وان يحتفظوا بأرباحهم • ومن ناحية أخرى ، فإن الأجور الحقيقية لقطاعات عريضة من السكان قد تنخفض •

٩٩- وعندما تتنافس الواردات مباشرة مع السلع والخدمات المنتجة محلياً ، فإن المستوردين يجدون أنفسهم في موقف أضعف لا يسمح لهم باضافة الزيادة في أسعار الواردات الى الأسعار النهائية • ومن ناحية أخرى ، يمكن للموردين المحليين لهذه المنتجات ان يرفعوا أسعارهم ، فيكون الأثر الكلي معاكساً لما قيل أعلاه • الا ان هناك فرقين يجب ان يؤخذ في الاعتبار • الأول هو ان انخفاض أرباح المستوردين قد يترافق مع ازدياد أرباح الموردين المحليين • والثاني هو ان العمالة والانتاج في القطاعات المحلية التي تتنافس مباشرة مع الواردات قد يميلان الى الزيادة • الا ان الأثر الأخير قد يكون محدوداً جداً بالنظر الى ما تجابهه معظم الاقتصادات النامية من عدم مرونة في العرض وإعادة توزيع الموارد •

١٠٠- وعلى الرغم مما يمكن ان يكون للتضخم المستورد من آثار متنوعة على التوزيع المحلي للدخل فإنه يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة من الاعتبارات السابقة : '١' عندما تزداد قيمة الصادرات أكثر من الواردات نتيجة لزيادة الأسعار ، فإن الربح الحقيقي الناشئ عن التحسن الصافي في الميزان التجارى يؤول ، بالدرجة الأولى ، الى دخول ربحية في قطاع الصادرات ؛ '٢' عندما تزداد قيمة الواردات أكثر من الصادرات ، فإن الخسارة الحقيقية الناشئة عن التدهور الصافي في الميزان التجارى تحدث ، بالدرجة الأولى ، على حساب الدخل الأجرية الحقيقية ؛ '٣' وهكذا ، حتى عندما ترتفع صادرات وواردات بلد ما بنفس المعدل ، مع بقاء الاحجام بدون تغيير ، فإن توزيع الدخل سيتأثر على حساب نصيب الدخل غير الربحية ؛ '٤' وأياً كانت بالضبط قناة استيراد التضخم ، فإنه يميل الى تعزيز أنواع اللامساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية ، اذ تتسع فوارق الدخل بين الذين يجنون ربحاً والذين لا يجنون ربحاً ، وبين قطاع السلع القابلة للتجارة وبخية الاقتصاد ، وبين الأغنياء والفقراء •

١٠١- ان الجزء الأفقر من السكان ، وخاصة في المناطق الحضرية ، هو الذى يعاني أكثر من غيره من ارتفاع أسعار الواردات التي تلبي احتياجاته الأساسية ، مثل الأذوية والطاقة •

٢ - الميزانية الحكومية

١٠٢- ان التكاليف التي يتكبدها القطاع العام في توفير السلع والخدمات تميل الى الازدياد بنفس معدل مستوى الأسعار ، في حين ان النعمو المقابل في الإيرادات الضريبية يتوقف على مرونة

النظام الضريبي فيما يتعلق بالتغيرات في الدخل الاسمي ، وهي مرونة تختلف اختلافا واسعا ، ولكنها منخفضة على ما يبدو في معظم البلدان النامية (٣٦) . ويضاف الى ذلك ان الإيرادات الضريبية تتبع التغيرات التي تطرأ على الدخل والأسعار الخاضعة للضريبة بفواصل زمنية طويلة نسبيا . ومن ثم ، فان حالات العجز الحكومي تميل الى الزيادة في فترات التضخم السريع . والاقتراض الحكومي الاضافي يزيد ، هو الآخر ، من أثر النتائج المحلية للتضخم . فهو اما ان يؤدي الى تقلص الموارد المالية المحلية المتاحة للاستثمار المفردى ، فيزيد بذلك من حدة المشاكل المذكورة أعلاه ، الناشئة عن التغيرات التي تطرأ على هيكل الانتاج كرد فعل ازاء التضخم ، أو يؤدي الى زيادة العرض المحلي للنقد ، مما يعزز التضخم المحلي . ولتجنب هذه الآثار السيئة ، يتعين على الحكومات اجراء تغييرات فعلية ، استنسابية او هيكلية ، في النظام الضريبي . الا انه يبدو انه لا يتوفر في معظم البلدان النامية قدر كبير من المرونة لاجراء تغييرات من هذا القبيل ، وكثيرا ما تجد السلطات نفسها في موقف يتعين عليها فيه ان تختار بين اتخاذ تدابير يحتمل ان تدفع عجلة التضخم الى الأمام ، أو تخفيض ميزانياتها بالقيمة الحقيقية .

٣ - النمو والتنمية

٣٠١ - يقال في كثير من الأحيان ان التضخم في البلدان النامية قد تكون له آثار ايجابية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية ، بسبب التحولات التي تطرأ على توزيع الدخل وارتفاع نسبة الادخارات المقترنة به (٣٦) . الا ان التحولات التي تطرأ على توزيع الدخل من خلال التغيرات التصاعدية في مستوى الأسعار ، ومن ثم ازدياد نسبة الادخارات ، هي نتيجة لا لزيادة الاستثمارات خلال عملية التصنيع بقدر ما هي عامل سببي . ومن ناحية أخرى ، فان معدلات التضخم المعتدلة قد تسهل التغيير الهيكلي في اتجاه التصنيع ، بقدر ما يتيح من تحسين في عمل آلية الأسعار النسبية عندما تكون الأسعار قليلة المرونة بالقيمة الاسمية في الاتجاه النازل .

٣٠٤ - أما الآثار الايجابية المحتملة على الاستثمارات في قطاع الصادرات وعلى استبدال الموارد ، فهي محدودة . فازدياد الأرباح في قطاع الصادرات قد يقوى من افراء الاستثمار ، ولكن ، بالنظر الى التقلبات الواسعة للأسعار التي تخضع لها الصادرات الرئيسية للبلدان النامية في الأسواق العالمية ، فان الربحية الجارية والمحتملة لهذه الاستثمارات قد تبدو غير أكيدة . وعلاوة على ذلك ، اذا كان ارتفاع حصائل الصادرات يرجع بالدرجة الأولى الى زيادة في السعر لا في الحجم ،

(٣١) أنظر بعض الدراسات الحديثة التي أجراها موظفو صندوق النقد الدولي ومنها

مثلا ، P.S.Heller, " Impact of Inflation on Fiscal Policy in Developing Countries", IMF Staff Papers, Vol. 27, No. 4, December 1980, B.B. Aghevli and M.S.Khan, op.cit., V. Tanzi, " Inflation, Lags in Collection and the Real Value of Tax Revenue", IMF Staff Papers, Vol. 24, No. 1, March 1977.

(٣٢) أنظر على سبيل المثال A.P. Thirlwall, Inflation, Saving and Growth in Developing Economies (Macmillan: London and Basingstoke, 1974).

فان الغموض سيظل يكتنف درجة الاستفادة من الطاقة الانتاجية الاضافية التي ستجتم عن ذلك •
وهذه المجاهيل تجعل المستثمرين المحتملين يمتنعون عن توسيع أنشطتهم على نطاق كبير •
وهناك اعتبار هام آخر في هذا السياق وهو عدم وجود أسواق مالية فعالة في معظم البلدان
النامية ، مما يصعب معه توجيه الادخارات بسهولة نحو الاستعمالات الانتاجية • وكلما كان
معدل التضخم أعلى وكانت التقلبات في أسعار الصادرات أوسع ، كلما كان الميل أكبر الى استثمار
المدخرات الاضافية في الخارج لأن العوائد المتوخاة من الاستثمارات المالية مضمونة على نحو
أكبر •

١٠٥ - كذلك فان أثر ارتفاع أسعار الواردات على الاستثمار والنمو الاجماليين محدود جدا •
وهو ، من حيث المبدأ ، يشجع على استبدال الواردات ، بالنظر الى ان الانتاج المحلي للسلع
المستوردة سابقا يصبح مربحا بشكل أكبر • الا ان الموارد اللازمة لتمويل هذا الاستثمار تميل في
الوقت نفسه الى الانخفاض ، وخاصة عندما يقتن ارتفاع أسعار الواردات بتدهور في الحساب
الجارى ، وعندما يتعين أيضا استيراد سلع رأسمالية لانشاء الطاقة الاضافية في قطاع السلع
المتجر بها •

١٠٦ - ولما كانت الميزانيات الحكومية تتعرض لضغوط عندما يتسارع التضخم ، فان الانفاق العام
على الاستثمار وبرامج التنمية يميل الى الانخفاض ، اذ ان الاستثمار في الهياكل الأساسية يعد
من البنود الأكثر مرونة في الميزانية • ومما يعزز هذا الاتجاه ميل الحكومات بوجه عام في كثير من
البلدان النامية الى مكافحة التضخم عن طريق تخفيض النفقات • أما الاستثمار الرأسمالي فسي
الخدمات الاجتماعية فهو ذو أهمية أساسية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان
النامية • ونتيجة لذلك ، لن يتعرض تهديد البضائع العامة فورا لضربة قوية فحسب ، وانما سيخضع
النمو والتنمية أيضا لمعاناة في الأجلين المتوسط والطويل •

جيم - أثر التضخم العالمي على ميزان مدفوعات البلدان النامية

١٠٧ - ان للتضخم العالمي والسياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة بوجه عام لمحاولة
مكافحته أثارا سيئة على الحساب الجارى للبلدان النامية ، من خلال ازدياد أسعار وارداتها
ازديادا لا يعوضه تماما ارتفاع مطلق في أسعار الصادرات ، ومن خلال انخفاض حجم صادراتها ،
ومن خلال زيادة كبيرة في مدفوعات الفوائد بسبب ارتفاع معدلات الفائدة على النطاق العالمي ،
كما حدث في الآونة الأخيرة •

١٠٨ - وخلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٠ ، لم يظهر الحساب الجارى الاجمالي للبلدان النامية
كمجموعة أى ميل مطرد نحو الفائض او العجز • الا ان تجربة البلدان الرئيسية المصدرة للنفط
اختلفت الى حد كبير عن تجربة البلدان النامية الأخرى ، التي عانت ، كمجموعة ، من عجز في
الحساب الجارى ازداد مقداره بصورة مستمرة تقريبا خلال الفترة (أنظر الجدول ٩) •

الجدول ١
موازن مدفوعات الميزان التابعة من الحساب الجاري ، والموارد التي تساهم في اعدادات مدفوعات سوية على الواردات
والصادرات ومدفوعات الواردات
(بالإضافة من الصادرات الأجنبي) (١)

1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	(١)
١٠٢٣٥,٠ ٤٢٨١٩,٠ ٢٩٩١ ٥٢,١ ١٢٢٣١٩,٠ ١٤٤٢,٢ ٢١,٧ ٨٥,٠	٥٢٣٤٦,٠ ١٤١٣٢,٠ ١٢٢٢٥ ٢٧٥ ٧٧٧٢٢,٠ ٨٢٢٨ ١١,٥ ٢١,٧ ٨٥,٠	٤٤٢٩,٠ ٢٠٤٢٤,٠ ١١٧٢,١ ١٥٢,١ ٤٢٢٦٠,٠ ٢١,١ ١٢٠,٩ ١٢٤٩٢,٢ ٢١,٠	٢٨٤٦٠,٠ ٢٠١٧٢,٠ ٢٢,٧ ١١,٦ ١٤٩٠٤,٠ ٩١٦,٩ ٢,٧ ٥٨٢,٧ ١٧,٦	٢٣٨١٦,٠ ١٢٢٢٤,٠ ٢,٩ ١٥,٢ ٢٤٩٩٠,٠ ٢٠,٨ ١٥,١ ٥٦١,٦ ٢٧,٤	٢٣٨٥٦,٠ ١٨٨٤٦,٠ ١٧,٦ ٧١,٥ ١٣٥٥١,٠ ٧١,٤ ١١٧,١ ١١٠,٧ ٨٣,٢	٢٣٨٥٢,٠ ١١٨٦٧,٠ ٤٧,١ ٤٠,١ ٨٧٧١٧,٠ ١٥٨٢٢,٠ ١١٧,١ ٥,٢ ٥٤٤,٤ ٢٨,٥	٥٢٧١,٠ ٧٧٥٤,٠ ٥٨,٢ ٢٣,٦ ١٥٨٢٢,٠ ١٥٨٢٢,٠ ١٥٨٢٢,٠ ٢٢,٢ ٢٢٤,٩ ٣٧,٢	١١٦٦,٠ ٢٣٠٧,٠ ٤٢,٠ ٥٢,٤ ٤٤٤٨,٠ ٤٠,١ ٥٥,١ ١٣٧,٢ ٢,٢	١٢٨٢,٠ ١٨٨٨,٠ ٥٢,٥ ٤٤,١ ٥١١٩٢,٠ ١٤٢,٢ ٤,٨ ٨٠,١ ٨,١	الواردات الرئيسية المصدرة للمنطق موازن الحساب الجاري التغير في قيمة الواردات أثر السعر (٪) أثر الحجم (٪) التغير في قيمة الصادرات أثر السعر (٪) أثر الحجم (٪) التغير في مدفوعات الواردات أثر سعر الفائدة (٪) الميزان التاجيري موازن الحساب الجاري التغير في قيمة الواردات أثر السعر (٪) أثر الحجم (٪) التغير في قيمة الصادرات أثر السعر (٪) أثر الحجم (٪) التغير في مدفوعات الواردات أثر سعر الفائدة (٪)

المصادر : تقديرات وضعتها إدارة الأوتمة استخدام الـ دليل الاحتمالات الواردة للتجارة والسمة ، الأوتمة ، ملحق طم ١٩٨١ (مدفوعات الأتم المتحدة ، رقم المصحح E/P.02.II.D.11)
والبيانات الدولية ، الجدول العالمي للميزان (اعداد حتى) ،
مستخلص الموازن التي تساهم في قيمة الواردات والصادرات من المطابقة الجزيئية التالية ، بالترابحان (٧) موحدة القيمة ، و (٨) موحدة السعر ،
و (٩) موحدة الحجم ، وأن الرقمين المساليمن ٥ و ١ يشيران إلى السنة السابقة والسنة الجارية على التوالي :
أثر قيمة أثر السعر من $v(0)/P(0) - P(1)/v(0)$ ، وأثر قيمة المدفوعات المتغيرة في الخارج هي (١٥) ، وأن متوسط سعر الفائدة المتوقع عليها هو (١١) ، وأن قيمة مدفوعات الواردات هي (١١) ، فإن قيمة أثر سعر
الأسعار والأحجام ، قائم لم يتوسع في الجدول على الأراضين الرابستين الآخرين .
موازج الترابحان الدين غير المدفوعة المتغيرة في الخارج هي (١٥) ، وأن متوسط سعر الفائدة المتوقع عليها هو (١١) ، فإن قيمة المدفوعات المتغيرة في
السنة من $v(0)/P(0) - P(1)/v(0)$ ، وأثر قيمة المدفوعات المتغيرة في الخارج هي (١١) ، فإن قيمة المدفوعات المتغيرة في
الاسعار والأحجام ، قائم لم يتوسع في الجدول على الأراضين الرابستين الآخرين .
موازج الترابحان الدين غير المدفوعة المتغيرة في الخارج هي (١٥) ، وأن متوسط سعر الفائدة المتوقع عليها هو (١١) ، فإن قيمة المدفوعات المتغيرة في
السنة من $v(0)/P(0) - P(1)/v(0)$ ، وأثر قيمة المدفوعات المتغيرة في الخارج هي (١١) ، فإن قيمة المدفوعات المتغيرة في

١٠٩- وقد سجل الحساب الجارى لمجموعة البلدان النامية الرئيسية المصدرة للنفط فائضا خلال كامل الفترة ١٩٧١-١٩٨٠. وحدثت زيادات ذات شأن في أسعار الصادرات في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٠، أدت الى فوائض كبيرة جدا في الحساب الجارى. وفي عام ١٩٧٨، أدى ازدياد أسعار وارداتها، بالإضافة الى انخفاض حجم صادراتها، الى انخفاض فائضها بصورة كبيرة. ومن الجدير بالملاحظة أيضا ان حجم صادرات هذه المجموعة من البلدان سايو مستوى النشاط الاقتصادى في البلدان الصناعية الى حد أكبر بكثير مما كان عليه الحال بالنسبة للبلدان النامية الأخرى. فعلى سبيل المثال، بالإضافة الى ما أشير اليه أعلاه من تغيرات في أحجام الصادرات اقترنت بتغيرات الدورات التجارية في البلدان الصناعية، فإن تباطؤ النشاط الصناعى في البلدان الصناعية في عام ١٩٧٨ رافقه انخفاض حاد في حجم الصادرات من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط (في حين ان حجم صادرات البلدان النامية الأخرى ازداد في ذلك العام).

١١٠- وتدهورت معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية غير المصدرة للنفط تد هورا مستمرا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، ما عدا في عام ١٩٧٧. وبافتراض ان عام ١٩٧٥=١٠٠، فإن الرقم القياسى لمعدلات التبادل التجارى لهذه المجموعة من البلدان انخفض الى ٨٠ في عام ١٩٨٠ بعد ان ازداد من ٩٨ الى ١٠٧ في العام السابق. ومن ثم، كان ازدياد أسعار وارداتها أكبر من ازدياد أسعار صادراتها. والجدير بالذكر أيضا ان أثر السعر على التغيرات التي طرأت على قيمة الواردات كان كبيرا جدا وفاق أثر الحجم خلال كامل الفترة ١٩٧١-١٩٨٠، باستثناء عام ١٩٧٨ فقط. وبعبارة أخرى، فإن الزيادات التي طرأت على قيم الواردات خلال الفترة موضع الدراسة، كانت، بالدرجة الرئيسية، نتيجة للزيادات التي طرأت على أسعار الواردات والتي رافقتها في بعض السنوات انخفاض واضح في أحجام الواردات كانت له على وجه الاحتمال آثار سيئة على النمو الاقتصادى. ويلاحظ ان تقلبات حجم الصادرات يتبع عن كثب الدورات التجارية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقى، وينطبق هذا القول أيضا على التقلبات المشابهة التي تخضع لها الدورات التجارية في البلدان الصناعية. وفي الختام، يجدر بالملاحظة ان عام ١٩٨٠ شهد زيادة كبيرة في مدفوعات الفوائد، نجمت بالدرجة الأولى عن ازدياد متوسط سعر الفائدة (٣٣)، وفاقت عجز الحساب الجارى. وبالإجمال، يمكن ملاحظة ان مجموعة البلدان النامية غير المصدرة للنفط تأثرت تأثرا شديدا بالتضخم العالمى، سواء بصورة مباشرة من خلال ازدياد أسعار الواردات أو بصورة غير مباشرة من خلال انخفاض حجم الصادرات، وبسبب ازدياد مدفوعات الفوائد بالنسبة للفترة القريبة جدا على الأقل.

١١١- أما فيما يتعلق بتمويل القروض، فإنه يقال أحيانا ان قيمة الديون الخارجية تتآكل بسبب التضخم، وهو بالتالى يعتبر ربحا غير متوقع للمدينين (٣٤). وقد تصمد هذه الحجة عندما لا يستبق الدائنون التضخم بصورة كاملة عن طريق تحديد أسعار الفائدة. إلا انه بفضل تزايد

(٣٣) من الجدير بالملاحظة ان الحسابات التي أجريت في الجدول ٩ بشأن أثر تغيرات أسعار الفائدة تستند الى الدين العام المتوسط والطويل الأجل، الأمر الذى قد يؤدي الى التقليل بعض الشيء من الأثر الكامل عندما يؤخذ أيضا الدين الخاص والقصير الأجل فى الاعتبار.

(٣٤) للاطلاع على مناقشة لهذا الموضوع، أنظر تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢، المرجع المذكور سابقا.

انتشار أسلوب منح ائتمانات متجددة تتيح فرصا كثيرة لتعديل أسعار الفائدة ، يمكن للدائنين ان يقوموا على نحو سريع بتكييف أسعار الفائدة مع التغيرات التي تطرأ على معدلات التضخم * والمواقع ان أسعار الفائدة الحقيقية (أى أسعار الفائدة الاسمية بعد تعديلها لزالة أثر التضخم) قد ازدادت مؤخرا زيادة كبيرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقصادى * وكما لوحظ من قبل ، أدى ذلك الى زيادة كبيرة في مدفوعات الفوائد التي تسددتها البلدان النامية * وبذلك ، فان الدائنين يعرضون أى انخفاض في القيمة الحقيقية للقروض غير المدفوعة بارتفاع مقابل في مدفوعات الفوائد * وعلاوة على ذلك ، فان الارتفاع الهائل في أسعار الفائدة لم يشجع على الاقتراض الطويل الأجل ، مما أدى الى تقصير متوسط أجل استحقاق الدين ، وبالتالي الى زيادة عبء خدمة الديون * والمواقع ان نسبة مدفوعات فوائد الديون واستهلاكها للبلدان النامية كمجموعة ، الى الدين غير المدفوع ازدادت من ١١ في المائة في عام * ١٩٧٠ الى ١٦ر٨ في المائة في عام ١٩٧٩ ، وان نسبة خدمة الديون الى صادرات تلك البلدان من السلع والخدمات ازدادت من ١٢ في المائة في عام * ١٩٧٠ الى ١٩ر٥ في المائة في عام ١٩٧٩ *
